الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

أيار/مايو 2025 — العدد 82

تناقضات الوضع السوري

السلطة الجديدة في سوريا: بين الطائفية والانهيار الاقتصادي.. هل تُعيد إنتاج النظام القديم؟

السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء التيار وحتى مجاناً

تناقضات الوضع السوري

افتتاحية العدد 82
هيئة التحرير

1. من الفرحة إلى الخيبة: الانتقال المرير للسوريين

مضى على انهيار نظام الطغمة لآل الأسد ما يقارب الخمسة أشهر. انتقلت خلالها قطاعات كبيرة من السوريين من حالة البهجة والارتياح بفرار الطاغية الأسد وانهيار نظامه الى حالة يشوبها القلق وعدم الارتياح ممزوجا بارتياب من قدرة، أو رغبة، السلطة الجديدة في تحسين الأحوال وبناء دولة تعبر عن مصالح جميع السوريين/ات وتضمن حرياتهم وحقوقهم.

2. الثورة المغدورة: كيف تحولت الأحلام إلى كوابيس؟

لم تكن الأداة التي أعلنت سقوط النظام السابق في 8 كانون الأول/ ديسمبر من العام الفائت، ولا آليات وظروف سقوط النظام البائد متوقعة لدى غالبية المعنيين بالشأن السوري.

والحال، فإن الثورة الشعبية السورية التي انطلقت في منتصف آذار/مارس 2011 بمطالب سياسية ديمقراطية واجتماعية جامعة للشرائح الواسعة من السوريين /ات، لا طائفية وتحريرية. قادتها في عامها الأول ونصف العام الثاني، هيئات تنسيقية ديمقراطية شاملة .

لكن عنف النظام الأسدي الدموي وتدخل الدول الاقليمية لدعم قوى مناهضة للثورة الشعبية، ولا سيما في مرحلة تسلح الثورة؛ وانفتاح البلاد إلى كل أنواع الجهاديين، والتنظيمات السلفية الجهادية والطائفية، وبالاخص داعش، تم القضاء على الحراك الثوري والشعبي، ومن بقي حيا من قادة الثورة استضافته المعتقلات أو بلدان اللجوء والشتات. هكذا هزمت الثورة عامي 2013-2014 بالدم والدمار. فتحول ملايين السوريين إلى نازحين ولاجئين.

لتصبح سوريا ساحة لجيوش أجنبية وميليشيات طائفية ونظام متهالك؛ تتطاحن في حرب على تقاسم النفوذ فيما بينها، هذا الوضع الذي وصفناه ، في أدبياتنا ومنذ سنوات طويلة، بالردة الرجعية وقوى الثورة المضادة المتعددة الأطراف.

3. هيئة تحرير الشام: البراغماتية في خدمة الهيمنة

من بين كل الفصائل المتقاتلة على الموارد والنفوذ كانت هيئة تحرير الشام (هتش) أقواها و أكثرها انضباطا وبراغماتية تتميز بميلها إلى تسخير كل ذلك في سبيل مد وترسيخ سلطتها. ما سمح لها بإدارة ادلب وما حولها لسنوات.

في الوقت الذي كانت تستمد هتش عناصر مقاتليها من مخيمات النازحين وأبنائهم اضافة الى المقاتلين الأجانب فإن الأصول الطبقية لكوادرها أتت من البرجوازية الصغيرة والوسطى، في حين أن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية تقوم على سياسات ليبرالية والسعي للاندماج بالسوق العالمي من خلال الارتباط العضوي بالاقتصاد التركي.
ساهمت تحولات إقليمية ودولية إلى اضعاف قوة حلفاء نظام الأسد وانتقالهم للتخلي عن نظام متعفن ومتهالك. برعاية تركية تمت عملية ردع العدوان وانهار نظام الطغمة الساقط.

4. الانهيار الاقتصادي: فقر مدقع في ظل سلطة جديدة

لكن فرحة السوريين بالشهر الأول بعد سقوط نظام الأسد الفار، تبددت إلى حد كبير، فجيش العاطلين عن العمل توسع مع تسريح 400 ألف من موظفي الدولة، وارتفعت بشكل جنوني اسعار المواد الاساسية لحياة الناس، ورغم أن البضائع التركية غزت الأسواق، لم يعد لجموع الجماهير الشعبية ما يسمح لها بشراء قوت يومها الذي لم تعد المواد المعيشية الأساسية مدعومة من الدولة.

5. الطائفية كأداة حكم: سياسة "فرق تسد" بإصدار جديد

وترافق الانهيار الاقتصادي بهوس طائفي مجنون من أطراف السلطة الجديدة على شاكلة "من يحرر يقرر" او أن "السنة" قد استعادوا دمشق وستبقى لهم "الى يوم القيامة " وبدأ دعاة السلفية والمتطرفين في هذه السلطة يتدخلون في الحياة الدينية واليومية للسوريين/ ات. مهرجانات دعاوية في الشوارع واعتداء على مساجد "السنة" من المذاهب السائدة في الإسلام الشامي المعتدل. إلى فصل النساء عن الرجال في وسائل النقل أو المؤسسات الحكومية، وسؤال الناس عن طائفتهم على الحواجز، وغير ذلك من الخرف الطائفي المجنون.

ترافق ذلك مع إذلال وإهانة وقتل على الهوية للعلويين في مناطق الساحل وحمص وحماة، بلغ ذروته بعد أعمال مسلحة ضد قوات السلطة الجديدة في الساحل في بداية اذار/مارس الماضي ردت عليها السلطة باعلان النفير العام، ما أدى الى واحدة من أبشع جرائم الابادة بحق المدنيين العلويين. هذا الجو المحموم الدموي الطائفي فاقم من التمزق الطائفي الذي تعاني منه البلاد. وفي محاولة السلطة مواجهة الإدانات العالمية على هذه المجازر، عوضا عن وقف المذبحة، سارعت السلطة الجديدة إلى توقيع وثيقة اتفاق مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في العاشر من آذار/ مارس الماضي ودماء المدنيين لم تجف بعد والمذبحة بحقهم مستمرة، بل توسعت لتشمل الدروز في صحنايا وجرمانا والسويداء على خلفية تسجيل صوتي مجهول مسيء للنبي محمد.

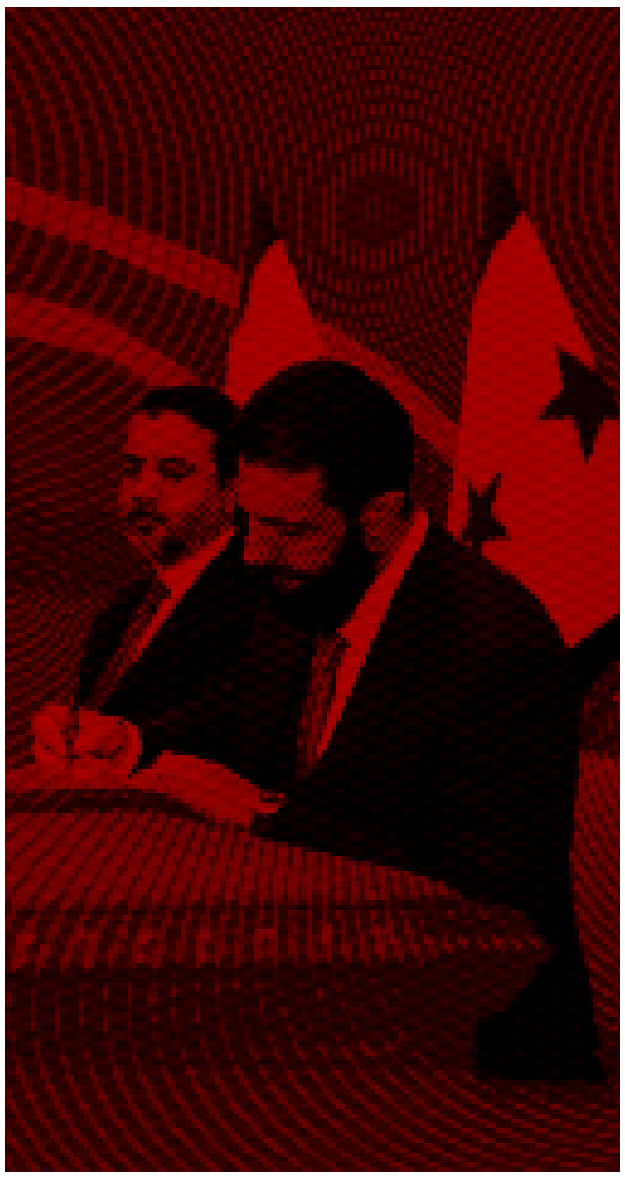

6. تناقضات السلطة: بين الوعود الكاذبة والواقع المرير

الأنكى من ذلك أن السلطة الجديدة، التي توضح أفعالها أنها تعير اهتمامها الأخص لمطالب الدول الكبرى والاقليمية وليس لمصالح شعبها، اصدرت في ١٣ من شهر مارس الماضي، اي بعد ٣ ايام من توقيعها الاتفاق مع قسد، إعلانا دستوريا ينسف ما ورد في اتفاقها مع قسد. وهكذا خلال ٣ أيام ، شهدنا انتقالا من البهجة الى الاستنكار؛ فبعد أن خرجت مظاهرات فرح وتأييد بالاتفاق بين قسد والسلطة في مناطقهما، بدأت تخرج مظاهرات احتجاجا على الإعلان الدستوري للسلطة في مناطق قسد.

انه مشهد ميلو درامي-تراجيدي. تابعت السلطة محاولة استجداء استرضاء الدول الاقليمية والكبرى، بتصريحات تغازل إسرائيل بأن سوريا ليست بوارد تشكيل تهديد على أي من الدول الجارة وغير ذلك من التصريحات؛ في الوقت الذي كان يسقط فيه أبناء شعبنا في جنوب سوريا شهداء في مقاومتهم ، بغياب قوات السلطة، للاجتياح الإسرائيلي للمزيد من الأراضي السورية. وعلى نفس المنوال اعلن في 29 مارس عن تشكيل حكومة انتقالية، شملت وزيرا من هذه الطائفة وآخر من تلك، استنادا إلى الإعلان الدستوري الذي ركز كل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بيد الرئيس الانتقالي.

Contradiksiyonên Rewşa Sûrî

Hikûmeta Nû ya Sûriyê: Di nav Taybetmendî û Rûxandina Aborî de...
Ma dê ji nû ve Sîstema Kevn reprodûke bike?

1. Ji Kêfê heta Xeyalşkestinê: Guhastina Bêhêz ya Sûriyan

Nêzîkî pênc meh in ku rejîma oligarşîk a malbata Esed hilweşiya. Di vê demê de, gelek Sûrî ji halê kêf û rizqiyariyê ji ber revana zordar Esed û hilweşîna rejîma wî, derbasî haleke bi şûş û bêhêzbûnê bûn. Ew bi şikê têne ku hikûmeta nû dê karibe rewşê baştir bike û dewletekê ava bike ku azadî û mafên hemû Sûriyan piştgirî dike.

2. Şoreşa Xapandî: Çawa Xewnên Me bûne Xapînok?

Tişta ku di 8ê Kanûna Pêşîn a sala borî de hilweşîna rejîma berê ragihand, ne ji hêla piraniya kesên ku mijûlê meseleyên Sûriyê ne hatin pêşbînîkirin.
Şoreşa gelêrî ya Sûriyê, ku di nîvê Adarê 2011ê de bi xwestekên siyasî, demokratîk û civakî dest pê kir, di salê yekem û nîvê duyem de ji aliyê komeleyên koordînasyonê yên demokratîk ve hate birêvebirin. Lê şiddeta xwînî ya rejîma Esed, tevlêbûna dewletên herêmî ji bo piştgirîya dijberên şoreşê, û vekirina welat ber bi hemî cureyên cihadî, saîdî û teyfîparêz (bi taybetî DAIŞ), şoreşa gelêrî têk çû.
Bi vî rengî, şoreş di salên 2013-2014an de bi xwîn û xopan hate têkçûn. Milyonên Sûrî bûne penaber û axîv. Sûriye bû zeviyê artêşên biyanî, mîlîsên teyfîparêz û rejîmekê kavil.

3. Heyeta Tahrîr eş-Şam: Pragmatîzm ji bo Destkeftina Desthilatê

Di nav hemî fraksiyonên şerker de, Heyeta Tahrîr eş-Şam (HTS) ya herî bihêz û rêkûpêk bû, bi awayekê ku her tiştî ji bo xurtkirina desthilata xwe bi kar anî.
HTS çekdarên xwe ji kampa penaberan û şervanên biyanî werdigirt, lê kaderên wê ji çîna navîn û burjuwaziya piçûk hatibûn. Siyasetên aborî yên wan lîberal bûn û dixwast bi aboriya Tirkiyeyê ve bibe yek.

4. Rûxandina Aborî: Feqîrtî di bin Desthilata Nû de

Piştî hilweşîna rejîma Esed, kêfa Sûriyan bi lez winda bû. Bêkarî zêde bû, bi qertafa 400 hezar karmendên dewletê. Biha tiştên bingehîn bi awayekê dîn hilkişîn, her çend malên tirkî bazirganî kirin jî, gel nikaribûn bêjin xwarina xwe.

5. Teyfîparêzî wek Amûra Hukmê: Siyaseta "Parçe bike û biserkeve"

Bi rûxandina aborî re, teyfîparêzî jî bi awayekê çil hatin derxistin. Gotinên wek "Ê ku azad dike, biryar dide" an jî "Sunnî dîsa Şam girt û êdî ewê ya wan be" belav bûn.
Destdirêjî di jiyana rojane ya Sûriyan de zêde bû: veqetandina jin û mêran di nav veguhestin û dezgehên dewletê de, pirsînên li ser êla kesan li ser kadên kontrolê, û êrîşên dijî Elewîtan li herêma Deryayê û Himsê.
Di Adara 2025an de, piştî operasyonekê li Deryayê, hikûmet "seferberiya giştî" ragihand, ku bû sedema komkujiyeke dijwar li dijî sivîlên Elewî.

6. Contradiksiyonên Hikûmetê: Di nav Peymên Vir û Rastiyên Tal de

Hikûmeta nû, ku xwe ji berxwedana gel xwe dispêre dewletên mezin û herêmî, di 10ê Adarê de peymanek bi QSD re îmze kir, lê piştî sê rojan ragihandina destûrî ya nû derxist ku peyman nehêla.
Di heman demê de, hikûmet bi awayekê pragmatîk ji Îsraêl re mesajên aramîşê şand, her çend gelê Sûriyê li başûr dijî dagirkeriya Îsraêlî şer dikir.

7. Mîlîsên Teyfîparêz: Dijwariya ku Her Kes Ditirsîne

Mîlîsên teyfîparêz û biyanî ne tenê ji bo gel, lê ji bo xwe jî hikûmetê tirsek in.
8. Burjuwaziya Sûrî: Ji Temaşevanê bû Dijber
Burjuwaziya Sûrî jî, bi gotina bazirgan Ayman Al-Asfari, ji siyasetên hikûmeta nû ne razî ye. Vekirina bazirganiya bê sînor ji bo malên tirkî, kêmasiya hêza kirînê ya gel, û zerariyên li ser bazirgan û çandêrên Sûrî, burjuwaziyê aciz kirine.

9. Banga Dawî: Bêhêziya Bidawî nekin!

Rewşa xirab a welat, ji hêzên siyasî û civakî dixwaze ku êdî li benda çareseriyan neman, lê tevgerên çalak ji bo parastina mafên gel û avakirina Sûriyeke azad û demokratîk bikevin nav xebatê.

Hemû desthilat û dewlet ji bo gel!
Çapa Şoreşa Çepgir li Sûriyê
Gulan 2025

تتمة افتتاحية العدد 82

7. الميليشيات الطائفية: وحش يهدد الجميع

براغماتية السلطة الجديدة التي تطبع ميلها إلى الاستحواذ على مقدرات البلد، تجعلها عرضة للضغوط الخارجية وأيضا إلى حاضنتها العسكرية والطائفية، فالميليشيات الأجنبية و الطائفية المتشددة، تشكل تهديدا ليس على الشعب السوري وحده بل وعلى السلطة نفسها، إذ تجد الأخيرة نفسها عاجزة، وربما غير راغبة بذلك، عن إيجاد حل لهذا الخطر الداهم.

كما أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة تدفع بقطاعات واسعة من السكان الى مزيد من التململ؛ قد لا يقوى الانقسام الطائفي على لجمها طويلا. أما من جهة القوى السياسية والاجتماعية، فإنها رغم ضعفها الراهن؛ مع تقليص السلطة لهامش الحريات السياسية والنقابية والاجتماعية، تدفع بالمزيد ممن كان منها في موقع المراقب والناصح إلى موقع معارض.

8. البرجوازية السورية: من المتفرج إلى المعترض

وأخيرا، فإن البرجوازية السورية الكبيرة نفسها، وقد عبر عن مكوناتها رجل الأعمال أيمن الاصفري في لقائه الاخير، تراقب بحذر نقدي معلن سياسات السلطة الجديدة. ولا سيما أن فتح الأسواق السورية على عواهنها للبضائع التركية، وانكماش، بل غياب، القدرة الشرائية لغالبية الشعب السوري تضر بمصالح البرجوازية التجارية والصناعية السورية وكذلك هو حال كبار الملاك الزراعيين.

لن تستطع السلطة الجديدة ضبط الأوضاع المذكورة طويلا بإطلاق الخطابات والوعود، والاستفادة من التحريض الطائفي والمناطقي والعرقي والاجتماعي لبسط سلطتها بممارسة سياسة " فرق تسد".

9. نداء أخير: كفى انتظاراً!

إن حال التدهور الذي وصلته البلاد، يتطلب من قواها السياسية والاجتماعية، الكف عن سياسة الترقب أو التعويل والانتظار، بل الانتقال إلى الفعل السياسي والاجتماعي في وسط السوريين/ات دفاعا عن مطالبهم المباشرة والمصالح العامة للشعب السوري كله في مواجهة الطائفية والشوفينية ومن أجل بناء سوريا الحرة والديمقراطية لكل أبنائها وبناتها.

كل السلطة والثروة للشعب
تيار اليسار الثوري في سوريا
أيار/مايو 2025

غياث نعيسة: نظام أحمد الشرع يُعيد إنتاج القمع بوجه جديد... واليسار مسؤول عن المقاومة

أجرى الحوار حسام الحملاوي

***كيف تقيّم قرار ترامب برفع العقوبات عن سوريا في ظل النظام الجديد بقيادة أحمد الشرع؟ وهل ترى في ذلك خطوة لتحسين الوضع الإنساني، أم تعزيزاً للهيمنة الإمبريالية؟**

بالتأكيد أن رفع العقوبات عن سوريا سيكون عاملًا هامًا يخفف من معاناة الشعب السوري وعذاباته. أما وعد الرئيس الأمريكي ترامب برفع العقوبات عن سوريا فقد أعلن عنه خلال زيارته للسعودية، وجاء تلبية لطلب وتعهد خليجي – تركي بأن النظام الجديد في دمشق سوف يفي بالشروط المطلوبة منه كالتطبيع مع إسرائيل وفتح الاقتصاد السوري للاستثمارات الغربية والخليجية والتخلص من جماعات الجهاديين الأجانب وتحقيق استقرار في البلاد، لذلك فإن كان رفع العقوبات سيدفع بعجلة الاقتصاد ما سيحسن نسبيًا من وضع غالبية الشعب السوري، التي تعاني منذ نحو عقد ونيف من كارثة إنسانية غير معهودة في عصرنا، حيث 95٪ من السوريين يعيشون في فقر مدقع، لا سيما أن العقوبات لم تؤثر على رفاهية حياة طغمة النظام السابق، بل دفعته إلى ابتزاز إخر ما تبقى من رمق للحياة عند السوريين. في المقابل فإن الدول الاقليمية والامبريالية، وفق سياسة خطوة مقابل خطوة تفرض شروطها قبل رفع هذه العقوبات، بما يعزز نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في بلادنا.

***تقصد أن العقوبات الاقتصادية الغربية كان لها تأثير سلبي على المواطن السوري؟**

مما لا شك فيه أن سياسة العقوبات الغربية على سوريا ووحشية نظام الأسد ساهما في تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، لذا فإن تحسين شروط الحياة اليومية للناس له تأثير إيجابي في التقاط الجماهير لأنفاسها، بعد سنوات طويلة من الخراب والموت والدمار، وقد يساعد على إعادة توضيح البنى الطبقية، ما يضعها محور الصراعات داخل المجتمع السوري الممزق حاليا على كل الأصعدة، سواء الجغرافية والطائفية والاجتماعية.

*وصفت النظام الجديد بأنه يستخدم نفس أساليب الأسد في القمع وإشعال الفتن الطائفية، رغم سقوط الديكتاتورية. فما الذي تغيّر فعليًا في طبيعة الحكم بعد سقوط الأسد؟

أثار وصول الفريق الحالي الحاكم إلى السلطة في سوريا، اضطرابا كبيرا لدى النخب السياسية في فهمه وتوصيفه والتعامل معه. البعض رأى فيه مجرد أداة لصفقة إقليمية، وآخرون رأوا فيه انتصارًا للثورة الشعبية لعام 2011، والبعض الآخر انتصارًا للطائفة السنية على العلويين، والبعض دعا الى إعطائه فرصته واختبار نواياه؛ وغير ذلك من الشطحات السياسية.

والحال، للإجابة على هذا السؤال علينا العودة بالذاكرة لمسار الثورة السورية ومآلاتها، حيث تحولت الثورة السورية من السلمية إلى التسلح في نهاية عام 2011 وبداية 2012، ردًا على وحشية نظام الأسد البائد بحق المدنيين في الأحياء والبلدات الثائرة؛ ترافق ذلك مع انشقاق آلاف الجنود والضباط في جيش الأسد للالتحاق بالثورة ليتشكل ما عرف بالجيش السوري الحر، وهو عبارة عن تجمعات مسلحة محلية من المدنيين والعسكريين المنشقين، تدافع عن أهلها في وجه جيش نظام الأسد. أدى ذلك التحول وحمل السلاح إلى فقدان نظام الأسد لسيطرته على معظم المناطق والبلدات الطرفية. ولكنه أفسح المجال في الوقت عينه، غالبا بتشجيع من تركيا وأموال دول خليجية، لتشكيل فصائل إسلامية جهادية عديدة، وتدفق عشرات آلاف الجهاديين الأجانب، وأيضا بروز فكرة إقامة حكم إسلامي سلفي.

هذا التحول في مشهد القوى المناهضة للنظام السابق، تجلت ذروته المأساوية حينما استطاعت تلك الفصائل الاسلامية سحق الجيش السوري الحر والقضاء عليه هو وما تبقى معه من الحراك الشعبي. وانتهى بالإجهاز على الثورة السورية في نهاية عام 2013 وبداية عام 2014، مع تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مساحة واسعة من العراق وسوريا. هكذا هزمت الثورة وتحولت إلى حرب أهلية وتدخلات إمبريالية وحرب بين الفصائل الإسلامية المسلحة، حيث وصل عددها إلى أكثر من ألف فصيل ضد نظام الأسد وحلفائه من الميليشيات الإيرانية وحزب الله. ومن جهة ثانية، حرب طاحنة فيما بين الفصائل الإسلامية نفسها على السيطرة والموارد. ومن جهة ثالثة، تدخلات عسكرية لدول إمبريالية استقطعت لنفسها أجزاء من سوريا لصالح أمريكا وروسيا وتركيا وإسرائيل.

الفريق الحاكم اليوم هو هيئة تحرير الشام، الذي يعود باسمه وأصله إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، التي بادرت بتشكيل فصيل مسلح، هو جبهة النصرة في سوريا 2012. دفعت النجاحات العسكرية لجبهة النصرة بالدولة الإسلامية في العراق إلى إعلان دمج التنظيمين تحت اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عام 2013. لكن جبهة النصرة الأكثر ارتباطًا بمشروع جهادي محلي، وليس عالمي أعلنت انشقاقها عن داعش ومبايعة تنظيم القاعدة. بمرور الوقت والتحولات داخل جبهة النصرة النهمة للسلطة نتيجة انتصاراتها المتكررة على فصائل إسلامية أخرى، ودمج بعضها داخلها، أصبح اسمها هيئة تحرير الشام (هتش)، ولتبييئها أكثر سوريا، ويجعلها أكثر قبولًا محليًا واقليميًا، بعد أعلنت قطيعتها مع تنظيم القاعدة عام 2016. عرف عن "هتش" الانضباط النسبي لمقاتليها واهتمام قادتها بالوضع السوري حصرًا كساحة للجهاد. وبراجماتيتها الشديدة في سبيل ترسيخ نفوذها وتطلعها للسلطة على حساب مرجعيتها الأيديولوجية السلفية. وصلت "هتش" برفقة فصائل إسلامية متحالفة معها، نحو 50 فصيلا، مع ما يقارب 50 ألف مقاتل للسلطة في دمشق في 8 ديسمبر، إثر الانهيار الذاتي لجيش نظام الأسد ومؤسسات نظامه. في عملية ردع العدوان، التي لم تستغرق أكثر من 11 يومًا بغطاء تركي – قطري صريح وتوافق إقليمي، دون أن تجري معارك حقيقية تذكر.

أثار سقوط النظام الدكتاتوري لآل الأسد بهجة عارمة لدى عموم الشعب السوري وتفاؤل بمستقبل أفضل. خرجت الناس إلى الشوارع مبتهجة، وسريعًا استعادت حقها بقول ما تشاء بحرية والقيام بمظاهرات واعتصامات حرة حول قضايا عامة ومطلبية. نشطت الحياة السياسية والفكرية بشكل فوري ومباشر، فأعلن عن العديد من المؤتمرات وإنشاء تحالفات ديمقراطية ونوادي وجمعيات، كما بدأت بوادر مساعي لإنشاء نقابات مهنية وعمالية مستقلة. هذا الانتعاش الحر الذي أعاد الروح مجددا للحياة السياسية والاجتماعية، بعد سقوط نظام الأسد لم يدم طويلًا، واجهته وتواجهه صدمات قاسية، فقد اعلنت ادارة العمليات التي تقودها "هتش" فور دخولها دمشق تعيين قائدها احمد الشرع رئيسًا لسوريا، وشكلت حكومة مؤقتة من قيادات "هتش" نفسها؛ هي نفس حكومة الإنقاذ، التي كانت تدير منطقة إدلب سابقا.

حال استلامها السلطة في دمشق، أعلنت الإدارة الجديدة أن الثورة قد انتهت، وجاء وقت بناء الدولة، معلنة تبنيها اقتصاد السوق الحر وخصخصة القطاع العام، ترافق ذلك مع فصل نحو 400 ألف موظف.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل تفاقمت عمليات الخطف والقتل الطائفي دون رادع؛ في حين تذرعت السلطة بأنها مجرد أحداث فردية. وردًا على كل من احتج على هذه الإجراءات والسياسات قالت الإدارة الجديدة إن "من يحرر يقرر". علاوة على ذلك، لم تعتقل السلطة مسؤولًا يذكر من مجرمي النظام السابق. فقد تبخر كل قادة النظام السابق وأفلتوا من العقاب على جرائمهم، بل تم تسوية أوضاع بعضهم وإلحاقهم بالنظام الجديد.

غياث نعيسة: نظام أحمد الشرع يُعيد إنتاج القمع بوجه جديد... واليسار مسؤول عن المقاومة

أجرى الحوار حسام الحملاوي

رغم الجنوح الواضح للسلطة الجديدة للاستئثار بالحكم، لم تقل مساحة الحرية، التي انتزعتها الجماهير السورية بتضحياتها الهائلة. لكن، ما ضيق، إلى حد العدم، مساحة الحريات منذ بداية شهر مارس كان جملة من الأحداث، أهمها المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين العلويين في الساحل، والتي أثارت رعب وذعر غالبية الشعب السوري، فالفظائع المصورة التي ارتكبتها الفصائل المحسوبة على السلطة أرعبت السوريين، وأشاعت جو من الترهيب المعمم، وأوضحت مدى الوحشية، التي يمكن أن تمارسها هذه السلطة على من تعتبرهم أعدائها.

في محاولة لتبرير جرائمها أطلقت السلطة حملة تهييج طائفي مريعة في الجوامع والشوارع ووسائل الإعلام تدعو لإبادة العلوية والدرزية، كما جرت عمليات قمع وإهانة مصورة للعابرين جنسيًا ومورست اعتداءات واسعة على حرية المرأة وحقوقها لاحقا، في شهر إبريل الماضي، جرت حملات عسكرية ضد المناطق التي يقطنها المدنيين الدروز في السويداء جنوب سوريا وفي جرمانا وصحنايا في ضواحي دمشق. أما على صعيد العدوان الإسرائيلي المتواصل وتوسعه في الأراضي السورية فقد تراوحت ردة فعل السلطة الجديدة ما بين الصمت المطبق أو التصريحات الخجولة.

علاوة على كل ما سبق ذكره قامت السلطة الجديدة بإعادة تعيين قيادات النقابات بأشخاص تابعين لها. وأعلنت عن تشكيل هيئة باسم "الإدارة السياسية" غير واضحة المهام، ولكنها أقرب إلى محاولة منها لبناء حزب سياسي تابع للسلطة نفسها. وفوق هذا وذاك أصبحت معارضة سياسات السلطة عرضة للاتهام بانها من "فلول النظام" السابق.

> ينطبق على التجربة السورية النموذج التالي: في سياق ثورة شعبية هزمت، وتحطمت بُناها وهياكلها. تنطحت نخب برجوازية صغيرة محافظة ايديولوجيا لتتصدر المشهد مستندة على حاضنة من "الغبار البشري"، في الوقت الذي تدعو فيه وتعمل على الاندماج بالرأسمالية العالمية فإنها تصادر ذاكرة الثورة لها وحدها وتتلبسها، في حين أن هي نفسها كانت من الأطراف، التي قاتلت القوى الثورية الحقيقية، وساهمت في هزيمة الثورة الشعبية. هكذا نخب تفعل كل ما في وسعها لاحتكار السلطة في سياق سيرورة ثورية بتعرجاتها.

نحتاج الى تحديد أدق لطبيعة السلطة الحالية ونظامها وآلياته، تسمح لنا ببناء ممارسات وسياسات مطابقة.

لذلك، وانطلاقا من تجربة الثورة السورية، ومن تجارب ثورات وشعوب أخرى، فإنني أرى أن أفضل تحديد لطبيعة النظام الجديد في سوريا، من وجهة نظري، هو ترميدور، أنه "نظام ترميدوري". وهو موضوع بحث أعمل عليه.

***أشرتَ إلى أن النظام يسعى لتطبيق اقتصاد السوق الحر وخصخصة القطاع العام. كيف تنظر إلى تداعيات هذا التوجه على الطبقات الفقيرة والعمال في سوريا؟**

بالتأكيد أن هكذا سياسات ستنعش قطاعات من البرجوازية الكبيرة، التي ما تزال تبدو حذرة تجاه النظام الترميدوري. ولكن في الحقيقة رغم اتساع الحاجة إلى اليد العاملة في المرحلة القريبة القادمة؛ لكن هول اتساع البطالة وسوق العمل سيدفع بها -البورجوازية- إلى السعي لانتزاع أعلى الأرباح بأدنى الأجور. في المقابل؛ لقد فتحت سلطة الترميدور السوق السورية على تركيا فغزت البضائع التركية الأسواق، ولأول مرة منذ عقود تستطيع أن تشتري في سوريا ما تشاء من السلع. ولكن القوة الشرائية لغالبية السورية شبه معدومة. كما أن ذلك يتم على حساب المنتجات المحلية وأصحاب الحرف المهنية، ما يفاقم من الأوضاع الحياتية لقطاعات واسعة من السوريين. أعتقد أن معارك اجتماعية وسياسية كبيرة تلوح في الأفق. تكون فيه للطبقة العاملة والشغيلة عموما والمهمشين دور رئيسي.

هل ترى أن النظام الجديد يسير باتجاه تطبيع كامل مع الاحتلال الصهيوني عبر اتفاقيات أبراهام؟ وما هو موقفكم كيسار سوري من هذا المسار؟

لقد أوضح النظام الترميدوري الحاكم، بضعفه الراهن؛ أنه أكثر تقبلا للمطالب الإقليمية والإمبريالية منه لمطالب الشعب السوري. فبعد أن قدم تنازلات عن الثروات الوطنية لروسيا وأمريكا وفرنسا وتركيا. أوضح، منذ استلامه السلطة، أنه ليس بوارد مواجهة التوسع الإسرائيلي، وأنه يسعى للسلام. وجاء اعتقاله وطرده لقيادات فلسطينية، تأكيدًا منه على هذا المنحى.

من الواضح أنه قدم وعودا لأمريكا، ليس فقط ببناء برج ترامب وسط دمشق، ولكن بفتح حوار مع إسرائيل، بقصد تطبيع علاقاته معها بسقفه الأعلى، الذي يتمثل في مطلب وحيد هو دعوته العودة إلى وضع اتفاقية الهدنة، 1974، دون الدخول بتفاصيل موقفه من نية إسرائيل جعل جنوب سوريا، ولغاية 60 كم جنوب دمشق خالية من السلاح ومنطقة أمنية تحت السيطرة الإسرائيلية. قابلية النظام الترميدوري لتقديم كل التنازلات للدول الإمبريالية مقابل بقائه في السلطة مذهلة. لكن مزاج الشعب السوري عمومًا، لن يقبل بتنازلات على الصعيد الوطني، كما أن حاضنته والعديد من الفصائل الإسلامية الجهادية، التي يستند عليها النظام الحالي، قد ترتد وتنقلب عليه لأسباب عدة، ومنها تنازلاته أمام إسرائيل.

بما يخص اليسار السوري فإن القضية الفلسطينية واستعادة الأراضي السورية المحتلة، وأولها الجولان، تبقى مهمة اساسية من مهامه، واستطاع اليسار تنظيم عدة فعاليات ومظاهرات في دمشق ومدن اخرى، دعما لغزة والشعب الفلسطيني، ولمواجهة العدوان الإسرائيلي على سوريا.

***في ظل القمع والخوف السائد، كيف تقرأ فرص نشوء مقاومة شعبية جديدة ضد سياسات النظام الحالي؟ وهل توجد بالفعل حركات عمالية أو اجتماعية بدأت تأخذ زمام المبادرة؟**

ما زال الوقت مبكرا الحديث عن مقاومة شعبية قوية في وجه النظام الترميدوري الحاكم. بعد زمن طويل من القمع والبؤس يلتقط الناس أنفاسهم وتعود الحياة السياسية إلى النهوض مجددا، نشهد بناء الأحزاب والنقابات والجمعيات والتحالفات، وتنظيم المظاهرات والإضرابات والاعتصامات.
لكن هنالك بوادر جدية لذلك، على الصعيد السياسي وعلى صعيد النقابات. هنالك نشاط سياسي ديمقراطي واسع: تشكيل أحزاب وتجمعات وجمعيات ومنتديات سياسية. كما يتم بناء نقابات عمالية مستقلة، آخرها الحراك الطلابي، الذي تم الإعلان عنه قبل أيام قليلة.

كما ترتبط القدرة على المقاومة بمقدار ما ينجح اليسار في ربط النضالات والمطالب السياسية والاجتماعية والديمقراطية وحقوق الأقليات القومية والدينية ببعضها البعض، وحشد الطاقات والفعاليات الواسعة حولها عبر جبهات متحدة. وأن نأخذ بالحسبان أن منطقة السويداء ونشاطها الديمقراطي ما تزال خارج السيطرة المباشرة للسلطة في دمشق، وكذلك هو حال الادارة الذاتية في شمال شرق سوريا. على أرضية هذه الوقائع والقوى، وابتداع أشكال متعددة للعمل المشترك، يمكن بناء مقاومة شعبية فاعلة في وجه سياسات النظام الترميدوري.

لقد انتقلنا من حقبة دامية انتهت بسقوط دكتاتورية عائلة الأسد، التي دامت أكثر من خمسة عقود، ودخلنا مرحلة جديدة مليئة بالآفاق والتحديات. مع سقوط الأسد رحل الأبد. لن تدوم إلا إرادة الشعب.

من قامشلو إلى دمشق: وحدة الصف الكردي وخطوة نحو سوريا ديمقراطية لامركزية

جلسات حوار طويلة بدأتها الأطراف الكردية السورية، المتمثلة بقطبين رئيسين هما حزب "الاتحاد الديمقراطي" (PYD) و"المجلس الوطني الكردي" ومستقلين، منذ تشرين الثاني 2019، أبعدت حالة الجمود السياسي فيما بينها.

وبدأ الحوار الكردي- الكردي بمبادرة أطلقها قائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، مظلوم عبدي، بعد العملية العسكرية للمعارضة السورية المدعومة تركيًا "نبع السلام" شرق الفرات، في تشرين الأول 2019، وإعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قرار انسحاب بلاده من بعض قواعدها في سوريا.

قطبا الحوار الرئيسان هما حزب "الاتحاد الديمقراطي" الذي يشكل نواة "الإدارة الذاتية" المسيطرة على شمال شرقي سوريا، و"المجلس الوطني الكردي" المقرب من أنقرة وكردستان العراق والمنضوي في هيئات المعارضة السورية، والذي سبق أن أُغلقت مكاتبه واُعتقل عدد من أعضائه وطُردت ذراعه العسكرية من المنطقة.

وأعلن الطرفان عبر بيان مشترك، في17 من حزيران الماضي، أن المرحلة الأولى من الحوار، الذي أطلق عليه شعار "وحدة الصف الكردي"، انتهت.

وأوضحا أن اتفاقية "دهوك" عام 2014 حول "الحكم والشراكة في الإدارة والحماية والدفاع"، تعد أساسًا لمواصلة الحوار، بهدف الوصول إلى التوقيع على اتفاقية شاملة في المستقبل القريب.

وتأتي هذه الاجتماعات بدفع من أطراف دولية، أبرزها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وسط حذر تركي وترقب من المعارضة والنظام السوري.

فبعد إثراء مسودة الاتفاق بين الأحزاب الكردية بالنقاشات والمداولات وتقديم الرؤى والاقتراحات على المسودة، اختتمت أعمال مؤتمر وحدة الصف والموقف الكردي بين الأحزاب الكردية ببيان ختامي ــ قرأه محمد إسماعيل ــ أُعلِن فيه إقرار بنود الاتفاق بإجماع الحضور.

وجاء في البيان:

انعقد كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي في روجآفاي كردستان بتاريخ 26/4/2025 في مدينة قامشلو بعد حوارات مكثفة وجهود مشكورة من الأصدقاء والأشقاء، بمشاركة الأحزاب الكردية، ومنظمات المجتمع المدني، وحركة المرأة والمنظمات النسائية والفعاليات المجتمعية الكردية المستقلة من مختلف المناطق الكردية في سوريا، بهدف اعتماد رؤية كردية موحّدة حول بناء سوريا الجديدة والمشاركة في رسم مستقبلها وحلّ القضية الكردية فيها، ذلك في هذه المرحلة الهامة من تاريخ سوريا، بعدما تم إسقاط نظام الاستبداد في دمشق في الثامن من كانون الاول لعام ٢٠٢٤، هذا النظام الذي استباح حرية وكرامة الشعب السوري بكل مكوناته القومية والدينية والمجتمعية، ودمَّر البلاد على كامل الجغرافيا السورية، وقتلَ وشرَّد وهجَّر الملايين من أبنائه، وبقدر ما قدم الشعب السوري من تضحيات لإسقاطه وإنهاء استبداده، وتحقيق حريته وكرامته، كما أن الشعب الكردي في سوريا لم يبخل أيضاً في تقديم التضحيات الجسام وآلاف الشهداء في مقارعة ذلك النظام، وناضل عقوداً طويلة في سبيل إزالة الاضطهاد القومي عن كاهله وتحقيق حقوقه القومية، وربط دوماً نضاله القومي بنضاله الوطني للإتيان بنظام ديمقراطي تعددي لكل السوريين.

وانطلاقاً من المسؤولية التاريخية واستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، فقد تمت صياغة رؤية سياسية كردية مشتركة تعبر عن إرادة جماعية ومشروعاً واقعياً لحل عادل للقضية الكردية في سوريا كدولة ديمقراطية لامركزية.

وقد أقرّ المشاركون الرؤية الكردية المشتركة التي قدمت الى الكونفرانس، باعتبارها وثيقة تأسيسية تعبّر عن إرادة جماعية، وتقدّم مقاربة واقعية لحلّ عادل وشامل للقضية الكردية في إطار سوريا موحّدة، بهويتها المتعددة القوميات والأديان والثقافات، ويضمن دستورها الحقوق القومية للشعب الكردي، ويلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ويصون حرية المرأة وحقوقها ويمكنها من المشاركة الفاعلة في كافة المؤسسات.

وبإقرار الكونفرانس هذه الرؤية الكردية المشتركة فإنه يدعو إلى اعتمادها أساساً للحوار الوطني، سواء بين القوى السياسية الكردية ذاتها، أو بينها وبين الإدارة الجديدة في دمشق وسائر القوى الوطنية السورية، وتساهم في بناء سوريا جديدة، تتّسع لجميع أبنائها، دون إقصاء أو تهميش لأي مكون من مكوناتها، بعيداً عن الذهنية الأحادية تفكيراً وممارسة وتصون كرامتهم وحقوقهم دستوريا دون أي شكل من أشكال التمييز، وأن تحترم سوريا علاقاتها الإقليمية والدولية وتكون عامل استقرار وأمان في المنطقة.

وفي الختام قرر الكونفرانس تشكيل وفد كردي مشترك في أقرب وقت للعمل على ترجمة هذه الرؤية إلى واقع سياسي، والتواصل والحوار مع الأطراف المعنية لتحقيق مضامينها.

قامشلو 26 نيسان 2025

بيان
لا للتضييق على المقاومة الفلسطينية في سوريا

أعلنت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في بيان رسمي عن اعتقال اثنين من أبرز قادتها في سوريا، وهما خالد خالد، مسؤول الساحة السورية في الحركة، وياسر الزفري، مسؤول اللجنة التنظيمية، وذلك قبل خمسة أيام دون أي توضيح رسمي من السلطات السورية الجديدة.

وأعربت الحركة عن استيائها العميق من طريقة الاعتقال، مطالبة بالإفراج الفوري عن القياديين، ومشددة على ضرورة احترام العلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين السوري والفلسطيني ووحدة نضاليهما في مواجهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين و للاراضي السورية.

إن هذا الاعتقال التعسفي يُعيد إلى الأذهان أساليب نظام الطغمة الساقط، في تضييقه وملاحقته للمقاومين الفلسطينيين ، ويؤكد أن السلطة الجديدة لم تقطع بعد مع تركة النظام البائد.

ففي الوقت الذي يتعرض الجنوب السوري للتوغلات من جيش الاحتلال الصهيوني تحت ظل الصمت الرسمي المخزي ، يأتي سلوك السلطة بالتناغم مع المصالح الصهيونية في المنطقة من خلال التضييق على المقاومة الفلسطينية في سوريا، متجاهلاً للخطر الصهيوني الذي يحيط بسوريا وفلسطين وبكل المنطقة ومتجاهلاً وحدة الدم والمصير للسوريين والفلسطينيين ولكل شعوب المنطقة .

ندين هذه الممارسات ونحذر منها، ونؤكد أنها ليست ممارسات فردية أو معزولة عن سياسات النظام الجديد في إطار اللهاث خلف الانبطاح الاستسلامي لشروط الإذلال الإمبريالي على سوريا.

إن ممارسة النظام الجديد بالاعتقال والتضييق تعبر عن موقفه تجاه المقاومة الفلسطينية وتشكل ضربة مخجلة لتاريخ التضامن الثوري بين الشعبين.

يدين تيار اليسار الثوري في سوريا هذا الاعتقال المشين، ويدعو إلى الإفراج الفوري عن القياديين الفلسطينيين، وضمان حرية العمل السياسي والتنظيمي للقوى الثورية والتحررية المناهضة للصهيونية.

الحرية للمناضلين من أجل فلسطين حرة، والنصر والكرامة والحرية للشعوب المقهورة.

كل السلطة والثروة للشعب
تيار اليسار الثوري
22 نيسان/أبريل 2025

بيان اليسار الثوري في سوريا باليوم العالمي للعمال

يا عمال العالم اتحدوا!
يا عمال سوريا تنظموا!

بمناسبة الذكرى الـ 139 لعيد العمال العالمي، يتوجه تيار اليسار الثوري في سوريا ، بتحياته وتهنئته إلى الطبقة العاملة والحرفيين وعموم الكادحين في سوريا وجميع أنحاء العالم، نهنئ العمال في يومهم الذي يأتي في مرحلة يشتد فيها الصراع في مواجهة النظام الرأسمالي المسؤول عن الهمجية والحروب والخراب والاستغلال المستمر الذي يسود العالم.

في سوريا يأتي يوم العمال هذا العام محملاً بتحديات مهولة، نتجت عن التحولات الكبيرة في العالم والمنطقة وسوريا. لقد كانت الطبقة العاملة والشغيلة في قلب الثورة السورية عام 2011 والقوة المحركة لها، فدفَّعت ثمنًا باهظًا في مواجهة نظام الطغمة وقوى الثورة المضادة. تعرضت الطبقة العاملة السورية لأبشع أنواع الإبادة والتهجير، كما تحملت العبء الأكبر من المعاناة نتيجة الانهيار و الردة الرجعية الذين أعقب هزيمة الثورة وصعود الثورة المضادة في 2013-2014.

مع انهيار نظام الطغمة الأسدية في كانون الأول/ديسمبر من العام الفائت، وقبل أن يسترد السوريون أنفاسهم من عقد ونيف من القتل والتهجير والقهر، بدأت السلطة الجديدة بمحاولة احتكار السلطة واقصاء الاخرين، مستعدة على ميليشيات طائفية وايديولوجيا دينية اقصائية .وبناء نظام جديد يعيد إنتاج آليات النظام القديم (العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السياسية) مما جعل نهاية فصل من معاناة السوريين التاريخية بداية لفصل جديد من المعاناة عنوانه المزيد من الإضطهاد للطبقة العاملة والإفقار لغالبية السوريين، مع أعمال الإبادة الجماعية المستمرة وتحريض طائفي يفاقم من انقسام المجتمع السوري المنهك.

في ظل هذه التغيرات، تجد الطبقة العاملة نفسها في وضع بالغ الصعوبة. يستمر اضطهاد العمال في ظل سيطرة ميليشيات وأمراء الحرب الذين يهيمنون على الاقتصاد ، ما يدفع بالبلاد نحو الهاوية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، تتصدرها سياسات نيوليبرالية للسلطة الجديدة مدمرة للطبقة العاملة و لمصالح الطبقات الشعبية. في الوقت الذي تهرول فيه مستسلمة تماماً لإملاءات المنظومة الرأسمالية الدولية، ودول اقليمية.

إن كتلة كبيرة من الطبقة البرجوازية السورية الحالية، نمت وترعرعت في ظل اقتصاد الحرب، وممارسة التعفيش و"الغنائم" ، مع انهيار نظام الطغمة الفار أصبحت البلاد كلها "غنيمة حرب" وتجلى ذلك بإكمال سياسات الخصخصة للأملاك العامة والمصادرة للأملاك الخاصة، وطرد تعسفي لمئات الآلاف من العاملين ضمن سياسات تدمير ممنهج لما تبقى من قوى الإنتاج في سوريا، فأصبحت سياسات التجويع والإفقار والنهب التي دشنها نظام الطغمة السابق هي نفسها سلاحاً فعالاً بأيدي أمراء الحرب في وجه الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

اليوم، تحولت الغالبية العظمى من الشعب السوري إلى قوة عمل رخيصة يتم استغلالها داخل البلاد وخارجها.

في هذه الذكرى، لا يمكننا أن نغفل عن قضية فلسطين، التي تمثل جزءًا أساسيًا من نضالنا المشترك ضد الاستعمار والإمبريالية. فالحرب الغاشمة على المدنيين العزل في قطاع غزة ما زالت تحصد أرواح المدنيين.

كما أنّ العمال الفلسطينيين، الذين يعانون من الاحتلال، يتعرضون لأبشع أشكال الاستغلال والقمع، هم في قلب هذا الكفاح. إن قضية فلسطين تمثل تحديًا دائمًا للطبقة العاملة في المنطقة والعالم، وينبغي أن يكون النضال من أجل تحرير فلسطين كاملة من البحر للنهر جزءًا من نضالنا ضد جميع أشكال الاستعمار والاضطهاد.

على المستوى العالمي، تواجه الطبقة العاملة تحديات كبيرة نتيجة الحروب الإمبريالية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، كما شهدنا في سياسات ترامب، التي أدت إلى تدهور الأسواق الاقتصادية.

هذه السياسات للنظام الرأسمالي العالمي تؤدي إلى مزيد من الحروب والقهر والاستغلال ودمار البيئة وتهدد مصير البشرية. لهذا، فإنه يقع على عاتق قوى التحرر والحركة العمالية العالمية اليوم رص الصفوف وسوية الكفاح أكثر في مواجهة هذه السياسات الكارثية.

يا عمال وعاملات سوريا،

إن الطبقة العاملة والشغيلة في سوريا، والعالم بشكل عام، هي التي تخلق الخيرات ولذا فإنها القوة الأساسية في أي مشروع تحرري. وهي الأكثر قدرة على قيادة النضال، نضال كل المضطهدين والمهمشين، من أجل الحرية والمساواة. ولكي يتحقق هذا النضال، يحتاج العمال والكادحون إلى تنظيم أنفسهم في تجمعات نقابية ومجتمعية وسياسية، والعمل على تحقيق مطالبهم المباشرة والعامة.

من شروط نجاح هذا المسعى هو وجود طبقة عاملة منظمة وواعية، تدرك حقوقها وتعمل على تحسين أوضاعها في مواجهة النظام الاستبدادي.

يا عمال وكادحي سوريا،

نحن في تيار اليسار الثوري في سوريا نهنئكم بيومكم ونوجه دعوة لكل من يشاركنا رؤيتنا لبناء مستقبل افضل الانضمام إلى صفوفنا، لمواصلة نضالنا المشترك في حزب الطبقة العاملة والكادحين والمضطهدين.
نؤمن أن وحدة الكفاح العمالي وتنظيم القوى الشعبية في كل المجالات هي السبيل لتحقيق العدالة والحرية والمساواة.
عاشت الطبقة العاملة في سوريا والعالم!
المجد لشهداء الطبقة العاملة والكادحين!

من أجل العدل والسلام والاستقلال، والخبز والحرية!

كل السلطة والثروة للشعب
تيار اليسار الثوري في سوريا
1 أيار 2025

بيان

بيان حول الاشتباكات في جرمانا وصحنايا على خلفية التحريض الطائفي

في خطوة خطيرة تهدد بمزيد من تدهور الوضع الأمني في سوريا، شهدت مدينة جرمانا وبلدة صحنايا في ريف دمشق اشتباكات دامية على خلفية تحريض طائفي متعمد، إثر تسجيل صوتي مسيء نُسب إلى أحد أبناء طائفة الموحدين الدروز. أسفرت الاشتباكات حتى صدور بياننا عن مقتل 6 مدنيين وإصابة 15 آخرين، إلى جانب مقتل 3 من المهاجمين، في ظل قصف مدفعي وحالة ذعر بين الأهالي، وتهديدات من ميليشيات طائفية تابعة لسلطة دمشق بمتابعة الهجمات على المناطق المدنية.

هذه الأحداث ليست مجرد تصعيد أمني عابر، بل نتيجة لاستمرار التحريض الطائفي الممنهج في عدة مناطق سورية، والاستئثار بالسلطة ومتابعة القتل على الهوية والاهانات الطائفية، ما يهدد بتحويل البلاد إلى ساحة حرب اهلية طائفية دموية. كما أن تهاون السلطة، بل وتواطؤ بعض أفرادها في التستر وحماية المحرضين او الدفع بهم، يدفع إلى حافة الانفجار الاجتماعي.

نحذر في تيار اليسار الثوري في سوريا من أن البلاد على شفير هاوية اقتتال داخلي طائفي قد يعصف بكل مكونات الشعب السوري، هذا وذكرى مجازر الساحل في آذار الماضي، واستمرارها بنطاق أضيق، ما تزال حاضرة في أذهاننا. ما حدث في جرمانا وصحنايا ليس مجرد اضطراب أمني، بل نتيجة مباشرة لسياسات السلطة وميليشياتها الطائفية المستوحشة، وتواطئها في إشعال الفتن الطائفية خدمة لمصالحها القذرة.

إن السلطة الحالية تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الانفجار الأمني والدموي، وعليه نطالب بتحرك فوري لتنفيذ ما يلي:

1. سحب السلاح من أيدي العصابات الطائفية والميليشيات المنفلتة وإخراج الجهاديين الاجانب.
2. فرض الأمن عبر آليات شعبية غير طائفية.
3. تقديم المتورطين في التحريض وسفك الدماء الى العدالة لكي لا يفلت المجرمون من العقاب.
4. القيام بإجراءات عملية وملموسة وشاملة تحقق مطالب الشعب السوري في بناء دولة ديمقراطية تعددية لا مركزية قائمة على العدالة والمساواة.

ندعوا القوى الثورية والشعبية إلى توحيد الجهود والعمل المشترك للتصدي لمحاولات دفع البلاد إلى مزيد من الفتنة، ومواجهة الطائفية، وإنقاذ البلاد والشعب من مسار كابوسي. وفرض إرادة عموم الشعب السوري في بناء سوريا حرة، ديمقراطية، ولا مركزية.

لا للطائفية، لا لاحتكار السلطة... نعم لسوريا دولة ديمقراطية، و عادلة، وحرة، وشعبية، ولا مركزية!
كل السلطة والثروة للشعب
تيار اليسار الثوري
29 نيسان/ابريل 2025

الكفاح من أجل إعادة بناء اليسار السوري في ظل الحرب الأهلية

مقال حوار مع رفاقنا على موقع العامل الاشتراكي ترجمه وحدة الترجمة في تيار اليسار الثوري في سوريا.

تحدث اشتراكيون سوريون إلى آن ألكسندر حول آفاق مقاومة الطبقة العاملة وبناء يسار جديد في ظل تصاعد التوترات الطائفية وبعد سنوات طويلة من الديكتاتورية والحرب الأهلية، فبعد ثلاثة أشهر من سقوط الديكتاتور بشار الأسد، تقف سوريا على شفا إعادة اشتعال الحرب الأهلية الطائفية.

اندلعت الأسبوع الماضي دورة قاتلة من الاشتباكات المسلحة بين مجموعات تابعة للنظام القديم وقوات الأمن التابعة للنظام الجديد. حيث أطلق النظام الجديد الذي تديره هيئة تحرير الشام، وهي جماعة إسلامية مسلحة أطاحت بالأسد في ديسمبر، موجة من عمليات القتل الطائفية في المنطقة الساحلية الشمالية الغربية، استهدفوا فيها الأقلية الدينية العلوية التي ينتمي إليها آل الأسد.

وفقًا لتحقيقات الأمم المتحدة، "اقتحم الجناة المنازل وسألوا السكان عما إذا كانوا علويين أم سنة قبل أن يقرروا قتلهم أو تركهم وفقًا لذلك".

وأتت هذه المجازر بعد هجمات من قبل مسلحين يُزعم ارتباطهم بقوات الأمن التابعة لنظام الأسد على مستشفيات في اللاذقية وطرطوس وبانياس.

يعد تاريخ سوريا من الثورة والثورة المضادة مفتاحًا لفهم ما يحدث اليوم. فقد وعد قادة النظام الجديد، بمن فيهم أحمد الشرع، بإجراء تحقيق في عمليات القتل، لكن العديد من الجماعات المسلحة التابعة لهيئة تحرير الشام ترى أن التحريض الطائفي يشكل استراتيجية تجنيد أساسية، مما يعكس التكتيكات التي اعتمدها نظام الأسد قبل 14 عامًا.

حكم الأسد سوريا منذ عام 2000 عندما تولى السلطة من والده. ولكن في مارس وأبريل 2011، انتفض عشرات الآلاف من السوريين للمطالبة بالحرية من هذه الديكتاتورية. رداً على ذلك، شن الأسد حربًا أهلية طائفية لتقويض الوحدة وإغراق تلك الثورة الشعبية في الدم.

تلا ذلك أكثر من عقد من الحرب حيث مزقت القوى الإمبريالية والجماعات المسلحة البلاد.

رغم ذلك، هناك أمل وسط هذه الفظائع بعد سقوط الأسد، حيث خرجت مظاهرات في دمشق والسويداء ضد الطائفية. وكان هناك بالفعل مقاومة للحكومة الجديدة التي تدفع بإصلاحات نيوليبرالية مثل الخصخصة والتسريحات الجماعية.

بناء يسار جديد

يُظهر تنظيم العمال والفقراء، عبر الخطوط الطائفية، ضد من هم في القمة طريقًا مختلفًا للمضي قدمًا. فقد وقّع التيار اليساري الثوري (RLC) وأحزاب يسارية أخرى وجمعية ضحايا الاختفاء القسري بيانًا في يناير دعا إلى الوحدة تحت شعار:

"لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي"،

وحذر من محاولات التستر على القمع الطائفي وتسوية الحسابات الشخصية تحت غطاء "إزالة عناصر النظام القديم"، وأكد على الدور الحاسم الذي تلعبه الأحزاب السياسية المستقلة والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في النقاشات حول المستقبل.

رغم ذلك، هناك العديد من المخاطر، ليس أقلها التهديد بالمزيد من التدخل العسكري الأجنبي الذي يأتي من عدة جهات، بما في ذلك القوات التركية في شمال سوريا والقواعد الأمريكية الكبيرة في الشمال الشرقي. كما وسعت إسرائيل سيطرتها العسكرية في جنوب البلاد، مما أدى إلى موجة جديدة من المقاومة والاحتجاجات تضامنًا مع السوريين والفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

قال عادل، الناشط الاشتراكي السوري في التيار اليساري الثوري: "القضية الفلسطينية هي قضية تهم العالم بأسره، لكنها تخص بشكل خاص الأمة العربية وسوريا..". "العدو الإسرائيلي الإمبريالي هو مثال حي على فشل النظام الرأسمالي الاستبدادي. بالنظر إلى تاريخ إسرائيل في الانتهاكات، فمن غير المرجح أن تكتفي طموحاتها بما فعلته بالفلسطينيين. وهذا واضح الآن من خلال تقدم الجيش الإسرائيلي إلى الأراضي السورية وإنشائه قواعد عسكرية هناك." كما أضاف "يجب أن تكون القضية الفلسطينية في صلب الاهتمام لكل شخص في سوريا، لأن إسرائيل تشكل تهديدًا للعالم العربي بأسره وانتهاكًا لحقوق إخواننا الفلسطينيين".

يعمل ناشطو التيار اليساري الثوري لبناء منظمة اشتراكية ثورية أكبر وأكثر تجذرًا ضمن النهضة الأوسع للحركات الديمقراطية واليسارية في سوريا. التيار اليساري الثوري هو حزب اشتراكي تشكل سرًا في جميع أنحاء سوريا وفي المنفى خلال حكم الأسد.

أحد التحديات التي تواجه الناشطين الاشتراكيين هو الفراغ الذي خلقه قمع النظام القديم لجميع أشكال النشاط السياسي المستقل.

سيكون توحيد القوى اليسارية الصغيرة والنضال في القضايا التي تهم الناس العاديين أمرًا حاسمًا في الأشهر والسنوات القادمة.

يقول عادل: "يجب أن يهدف اليسار إلى بناء قاعدة جماهيرية بين الشعب السوري في معظم المحافظات...". "يجب أن يركز على المجتمعات المحلية التي غالبًا ما يتم نسيانها، ويعمل على نشر الأفكار اليسارية التي تتعلق بالوضع الحالي...". "نحتاج إلى العمل على جذب أكبر عدد ممكن من الأعضاء وتشكيل جبهات مع أحزاب مختلفة للعمل على الأهداف المشتركة لليسار السوري".

الثلاثة يضيفون أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي جزء أساسي من هذه النضال: "يجب أن يكون تحررنا كاملاً—تحرر من الاحتلال الأجنبي إلى جانب التحرر من الظلم والقمع والجوع داخل سوريا".
العمال يطالبون بحقوقهم بينما يدفع القادة الجدد نحو الخصخصة

تحدث سمير وهالة، وهما ناشطان من التيار اليساري الثوري، إلى آن ألكسندر وخالد سيد احمد عن تنظيم العمال.

سمير:

من الأيام الأولى، اختارت حكومة هيئة تحرير الشام تبني اقتصاد السوق الحر. لم يتم دفع رواتب العمال منذ أربعة أشهر إلى الآن. كما كان هناك فصل تعسفي لعدد كبير من العمال دون دليل على أنهم من بقايا النظام. طريقة أخرى استخدموها لتقليل عدد العمال هي الإجازة الإجبارية. بالمقابل، ارتفعت الأسعار بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه من قبل. لقد ألغوا الدعم عن الضروريات الأساسية مثل الخبز والزيت.

كانت مجموعات العمال المتأثرة في البداية تظهر بشكل فردي، في كل مرة كان يتم فيها اتخاذ قرار بشأن مكان العمل، كانوا يتظاهرون مع عشرة أو اثني عشر عاملاً أمامه. لكن مع الوقت رأى العمال أن هذه القضايا كانت مشتركة وأن هذه التظاهرات الصغيرة كانت غير فعالة، وقرروا دمج هذه الجهود في عمل موحد عبر جميع المناطق والقطاعات، وكانت التظاهرات مركزة أمام الاتحاد العام لنقابات العمال في كل محافظة.

في يوم السبت 15 فبراير بدأ هذا الشراكة في التأثير وتم تنفيذها على الأرض، وحدثت تظاهرات في عدة مناطق، بما في ذلك دمشق وحلب واللاذقية والسويداء.

تحت النظام السابق، كانت جميع النقابات تحت سيطرة الحكومة بالكامل. بعد سقوط النظام، أدرك العمال قدرتهم على التنظيم والمطالبة بحقوقهم. هياكل هذه النقابات القديمة لا تزال موجودة وتظل نشطة في تنظيم المناقشات والتظاهرات. العديد من العمال المشاركين في التظاهرات الحالية هم أعضاء في هذه النقابات. ولكن قيادات النقابات تظل غير مستجيبة لأن الحكومة الجديدة استبدلت ببساطة مسؤولي النظام القديم بمواليها.

قبل سقوط الأسد خلال الحرب الأهلية، كانت بعض المناقشات تحدث داخل النقابات، على الرغم من أنها لم تتصاعد إلى تظاهرات.

كانت التظاهرات محصورة في الغالب في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مثل ريف حلب ولاحقاً السويداء. في هذه المناطق، لعبت النقابات دوراً أكثر تنظيماً في الاحتجاجات. شاهدنا مشاركة من الجمعيات المهنية في السويداء، ونقابة المحامين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ونقابة المعلمين ونقابة عمال النظافة. كانت لهذه النقابات بعض الخبرة في تنظيم الاحتجاجات والإضرابات للمطالبة بأجور أعلى، وفرص عمل أفضل، وقضايا عمالية أخرى عاجلة. ولكن في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، كان هذا النشاط غائباً تماماً.

هالة

أشعر أن أحد الأدوار التي يجب أن تلعبها النقابات الآن هو معالجة جميع القضايا المتعلقة بالعمال. يجب أن لا يتحدثوا فقط عن ظروف المعيشة، ولكن أيضًا عن القضايا الاجتماعية. يجب علينا كعمال أن نستخدم النقابات كأداة للنضال من أجل جميع القضايا.

كانت النساء السوريات، خاصة في سنوات الحرب، حاضرات في كل مكان. وشملت التظاهرات التي نظمتها العمال يوم السبت 15 فبراير حضورًا كبيرًا للنساء، حتى في النقابة المستقلة التي نحن نشطون فيها الآن هناك ناشطات شابات. لا أستطيع أن أقول أن أحدًا لديه خبرة في العمل النقابي في سوريا لأنه لم يتم تجربته.، لكن على الأقل هناك رغبة ودافع، والكثير من النساء يشاركن في كل مكان. هذا مشجع، بصراحة. ربما بسبب الحرب ولأن النساء عملن في كل مكان، فإن أدوارنا على الأرض عمليًا لا تختلف عن أدوار الرجال.

من المهم أن نعرف أننا لسنا وحدنا. السلطات تستغل الانقسامات التي أنشأها النظام، محاولة تقسيم الطبقة العاملة على أسس طائفية وعرقية. التضامن من الرفاق خارج سوريا يعطينا الشرعية وإحساسًا بالوحدة.

السودان: الثورة، الحرب والإمبريالية

تقدم مجلة الاشتراكية الأممية أدناه مقالًا للكاتبة والباحثة الاشتراكية السودانية موزان النيل، يستند إلى حديثها في مهرجان الماركسية 2024 في لندن في يوليو 2024. لتوفير سياق إضافي حول الحرب الحالية في السودان، والنضال الثوري الذي سبقها، يتم تقديم مقال النيل بمقدمة من رانيا عبيد، آن ألكسندر، وخالد سيد أحمد.

المقدمة

بعد 15 شهرًا من الحرب في السودان بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وميليشيا قوات الدعم السريع (RSF)، تُظهر تقارير الأمم المتحدة (UN) عمق الأزمة الإنسانية في البلاد. على الرغم من عدم توفر أرقام موثوقة عن أعداد القتلى والجرحى من المدنيين، فقد تم تهجير أكثر من عشرة ملايين سوداني، ويواجه نصف السكان البالغ عددهم 44 مليون نسمة تهديدًا حقيقيًا بالمجاعة. وفقًا لبيان حديث للمتحدث باسم لجنة المعلمين السودانيين، هناك 19 مليون طفل خارج نظام التعليم. ورغم أن الحرب في السودان نادرًا ما تتصدر العناوين بنفس الطريقة التي تحظى بها الفظائع في غزة، فقد تسببت في أكبر أزمة نزوح في العالم. استهدفت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع المدنيين بشكل منهجي. في دارفور، أعادت هذه الحرب إلى الأذهان ذكريات مرعبة عن الإبادة الجماعية التي ارتكبها أسلاف قوات الدعم السريع، (الجنجويد). ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتكبت قوات الدعم السريع مجازر وتطهيرًا عرقيًا استهدفت مجتمع (المساليت)، وذلك بأوامر من القوات المسلحة السودانية والدكتاتور السوداني السابق عمر البشير.

لفهم جذور هذا العنف، يجب أن نعود إلى ما قبل أبريل 2023، عندما اندلع الصراع. هذا النهج مضمن في الرؤية التي تقدمها موزان النيل في المقال أدناه، المستند إلى اجتماع أجرته في مهرجان الماركسية في يوليو 2024. يقدم المقال مساهمة حاسمة في تحليل الأزمة في السودان، إذ تؤكد النيل أن الأطراف الرئيسية في الصراع، رغم أنها تبدو وكأنها تستهدف بعضها البعض، إلا أنها متحدة في رغبتها في سحق الثورة. لقد تحدّت الجماهير سلطة الطبقة الحاكمة السودانية والمؤسسات الاستبدادية التي أنشأتها لإدارة البلاد منذ انقلاب 1989 الذي أوصل عمر البشير إلى الحكم. يجب أن يُفهم هذا الهجوم المضاد للثورة في سياق التهديد الذي تمثله الثورة لآليات النهب والقمع، وهي آليات جسّدتها الدولة السودانية منذ الحقبة الاستعمارية، ولكنها تطورت وتفاقمت نتيجة الاندماج غير المتكافئ للسودان في الأسواق الرأسمالية العالمية خلال الحقبة النيوليبرالية.

أحد المحركات الرئيسية للحرب الحالية هو التنافس بين مختلف شرائح البرجوازية العسكرية وشبه العسكرية في السودان للسيطرة على الموارد المعدنية والغذائية من ما يسمى بأطراف الدولة، مثل الذهب والماشية من دارفور، وكلاهما يُصدَّر إلى الأسواق المربحة في مصر والخليج. تزداد حدة الصراع بسبب تدخل القوى الإقليمية، مثل مصر والإمارات العربية المتحدة، حيث تدعم كل منهما طرفًا مختلفًا— فمصر تدعم القوات المسلحة السودانية (SAF)، بينما ترعى الإمارات قوات الدعم السريع (RSF). كما تلعب الديناميكيات الجيوسياسية الإقليمية دورًا حاسمًا في إطالة أمد الحرب وتعميقها. فقد عمل النظام العسكري المصري منذ فترة طويلة على توثيق علاقته مع القوات المسلحة السودانية باعتبارها حليفًا محتملاً في النزاعات مع إثيوبيا حول مياه النيل، بينما اعتمد التحالف الذي يضم الإمارات والسعودية، والذي خاض حربًا كارثية في اليمن ضد الحوثيين، على القوات السودانية التي جندتها كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

كان نظام البشير الأطول عمرًا بين الديكتاتوريات العسكرية الأربع التي حكمت السودان، حيث سيطرت هذه الأنظمة مجتمعة على البلاد لمدة 54 عامًا من أصل 68 عامًا منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني. اعتمدت محاولة النظام لفرض الاستقرار السياسي على تحالف بين مجموعة من ضباط الجيش المقربين من البشير، وأكبر تيار داخل الحركة الإسلامية السودانية، التي نشأت كفرع من (الإخوان المسلمين) في مصر خلال أربعينيات القرن العشرين.

كما أشار كريس هارمان في تحليل نشر بعد خمس سنوات فقط من انقلاب البشير، فإن الضباط والإسلاميين استفادوا بشكل متبادل من سيطرتهم المشتركة على جهاز الدولة. كانت جاذبية الإسلاميين الجماهيرية تعتمد على ادعاءاتهم في تعزيز نظام اجتماعي عادل يستند إلى التعاليم الإسلامية. لكن في الواقع، أشرفوا على إثراء أقلية ضئيلة نهبت ثروات البلاد ودعمت حكمهم بالقمع المبرر دينيًا. على عكس المنظمة الأم في مصر، التي قضت معظم وجودها الذي يمتد لحوالي 100 عام في معارضة الحكومة، تمتلك (جماعة الإخوان المسلمين السودانية) سجلًا طويلًا من تشكيل تحالفات سياسية مع الأنظمة العسكرية. فقد أسسوا بالفعل حلفًا مع نظام جعفر النميري، الذي أطيح به في انتفاضة شعبية في 1985. كان تحول النميري نحو التعاون مع الإسلاميين منصبًا جزئيًا على رغبته في جذب التمويل

من دول الخليج من خلال إنشاء قطاع مصرفي "إسلامي". وهذا بدوره مهد الطريق لإثراء شريحة من قيادة الحركة الإسلامية.

في البداية، أدى تصاعد موجة الاستياء من نظام النميري إلى تقويض جاذبية (الجبهة القومية الإسلامية) (NIF)، التي كان يقودها المنظم الإسلامي المخضرم حسن الترابي. ومع ذلك، كما يلاحظ هارمان،

كان تحالف القوى العلمانية التي قادت الانتفاضة ضد النميري مشلول بسبب مصالحها الطبقية المتعارضة، فلم تتمكن من توجيه الاستياء إلى حركة من أجل تحول كامل للمجتمع، بما في ذلك إعادة توزيع ضخمة للثروات ومنح حق تقرير المصير للجنوب، أو من سحقه. سمح ذلك لجماعة الإخوان المسلمين بأن تعرض نفسها بشكل متزايد على الضباط العسكريين باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على فرض الاستقرار، مظهرة قوتها بوضوح من خلال تنظيم مظاهرة كبيرة ضد أي تنازلات للمتمردين الجنوبيين.

كانت النتيجة هي إنشاء نظام عسكري-إسلامي استغل خطابًا عنصريًا شوفينيًا عربيًا ضد غير المسلمين واعتدى على النساء بسبب انتهاكهن لقواعد اللباس "الإسلامي" الذي كان تحت مراقبة الشرطة. كما يلاحظ خالد مدني، فقد قدم هذا الغطاء الأيديولوجي مبررًا للسياسات الاقتصادية التي نقلت الأصول الحكومية بشكل منهجي إلى أيدي النخبة المكونة من السياسيين الإسلاميين، وقادة الجيش والميليشيات، وحلفائهم وعائلاتهم.

ثورة ديسمبر، التي بدأت في 2018، هددت عمليات الدولة: أولاً، باعتبارها آلة تنهب النخبة في مركز البلاد من خلالها للأطراف؛ وثانيًا، كآلية لعمليات الاستغلال والنهب والقمع التي تؤثر على الغالبية العظمى من سكان السودان. بدأت الاحتجاجات بتظاهرات في العديد من المدن السودانية، بما في ذلك مَرِينُو، عطبرة، ودمازين، ونمت هذه الاحتجاجات تدريجيًا حتى احتل الملايين من السودانيين الشوارع في 6 أبريل 2019. في 11 أبريل، أعلن الجيش عن إزالة عمر البشير وشكل مجلسًا عسكريًا انتقاليًا (TMC). واجهت محاولة المجلس الانتقالي العسكري للاحتفاظ بكل السلطة للجيش معارضة حازمة وعدة أيام من الإضرابات العامة التي أوقفت أجزاء كبيرة من العاصمة ومدن رئيسية في مايو ويونيو.

السودان: الثورة، الحرب والإمبريالية (تتمة)

تلت المفاوضات بين تحالف من المنظمات المعارضة—بما في ذلك (جمعية المهنيين السودانيين) والأحزاب السياسية التقليدية—ومجلس السيادة العسكري الانتقالي (TMC) لتشكيل حكومة انتقالية مشتركة. ومع ذلك، لم تكن الأحزاب السياسية التقليدية هي التي حشدت الملايين في الشوارع وأماكن العمل للضغط على المجلس العسكري الانتقالي. منذ عام 2013، كانت الهيئة الرئيسية للمقاومة في السودان هي (لجان المقاومة) (RC)، وهي منظمات شعبية تم تأسيسها في كل حي من أحياء البلاد تقريبًا. من ديسمبر 2018 إلى أبريل 2019، لعبت لجان المقاومة دورًا رئيسيًا في تنظيم التظاهرات وإعلان مساراتها عبر صفحاتهم على فيسبوك. لاحقًا، أصبحت لجان المقاومة هيئات أكثر تنظيمًا، وأنشأت مجالس تنسيق لربط المدن والمناطق معًا، وتدخلت في المناطق المحلية بحملات لحماية إمدادات الغذاء من التحويل إلى السوق السوداء. كما وضعت خططًا شاملة للإصلاح الديمقراطي للدولة من خلال تطوير مواثيق ثورية.

في أكتوبر 2021، قام عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش السوداني، ومحمد حمدان دقلو (المعروف باسم حميدتي)، قائد قوات الدعم السريع، بانقلاب عسكري واحتجزوا أعضاء الحكومة الانتقالية المدنيين في السجون، بما في ذلك رئيس الوزراء عبد الله حمدوك. بدأت المقاومة للانقلاب في مساء 24 أكتوبر، عندما انتشرت أنباء عن اعتقال الوزراء المدنيين والسياسيين. قبل أن يعلن القادة رسميًا عن السيطرة على السلطة، كان الناس قد بدأوا بالفعل في إغلاق الطرق وتنظيم التظاهرات، حيث كانت لجان المقاومة تأخذ الدور القيادي من خلال مواصلة تنظيمها من أجل حكم مدني كامل للسودان رغم القمع الهائل الذي واجهوه.

ظهور لجان المقاومة (RCs) هو أحد الطرق التي يمكن من خلالها القول إن ثورة ديسمبر قد خلقت سردًا جديدًا في تاريخ السودان. في وقت سابق، أسفرت انتفاضتان كبيرتان في أكتوبر 1964 ومارس/أبريل 1985 عن الإطاحة بالديكتاتوريات وإقامة عملية ديمقراطية، ولكن ثورة ديسمبر تختلف للعديد من الأسباب. بالنسبة للكثير من النشطاء الثوريين، لا تزال ثورة ديسمبر حية حتى اليوم. حتى خلال الحرب، لا يزال النقاش مستمرًا حول كيفية استمرار الثورة، وما زالت العديد من الهيئات التي ظهرت من الثورة تعمل على الأرض، مساعدة في توفير الغذاء والمأوى للناس. يكمن الفرق الكبير الآخر في أن ثورة ديسمبر كانت الثورة الوحيدة في السودان التي بدأت في المدن الصغيرة خارج العاصمة وانتشرت لتغطي البلاد بأكملها.

عدد الأشخاص الذين شاركوا فعليًا في التنظيم الثوري هائل. انضم ملايين السودانيين إلى لجان المقاومة، وكان أغلبهم من الطبقات المتوسطة أو الدنيا، من الشباب والنساء. العديد منهم لم يكن لديهم خبرة سياسية سابقة، لكنهم جلبوا رؤى وأفكارًا جديدة للثورة. ومن المهم أن إنشاء لجان المقاومة يعني أنه للمرة الأولى في تاريخ السودان، نشأت حركة شعبية في كل حي من أحياء البلاد تقريبًا. في ذروة تأثيرها، كانت لجان المقاومة جزءًا نشطًا من المجتمع، تعمل بتناغم مع الناس لتنظيم التظاهرات، وتقديم المساعدات الإنسانية، وخلق رؤية سياسية. تُعد مواثيق لجان المقاومة من بين أكثر البيانات تطورًا حول كيفية بناء دولة سودانية مستقبلية من القاعدة إلى القمة. كما عبرت أكثر المواثيق راديكالية عن رؤية اجتماعية لإعادة توزيع الثروات، بالإضافة إلى إعادة تنظيم السلطة السياسية لتفكيك المؤسسات السياسية للنظام الاستبدادي.

وهذا هو السبب في أن ثورة ديسمبر شكلت تهديدًا كبيرًا لكل من القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF)، وكذلك للقادة السياسيين الإسلاميين المرتبطين بالحزب الحاكم السابق، وللقوى الإقليمية والإمبريالية الكبرى. فقد أظهرت لجان المقاومة لهم الإمكانية المروعة لما يمكن أن يبدو عليه الاتحاد الشعبي من أسفل ضد مخططاتهم للنهب. عامل آخر يُطيل أمد الحرب هو دور أعضاء حزب المؤتمر الوطني المنحل ووجودهم المؤثر داخل الجيش أو بجانبه (مثل ميليشيا البراء بن مالك، على سبيل المثال). لقد واجهوا بالفعل انتكاسة كبيرة. خلال ثورة ديسمبر، عندما تم إجبارهم على الخروج من المناصب الرئيسية في الدولة، وفي بعض الحالات تم إعفاؤهم من السيطرة على الأصول الاقتصادية من قبل اللجان التي تم تشكيلها من قبل الحكومة الانتقالية لتفكيك شبكات النظام السابق. تمت دعوة العديد من اعضاء الحزب الحاكم السابق للعودة إلى أدوارهم القديمة من قبل قائد الجيش البرهان بعد الانقلاب في أكتوبر 2021. إن نهاية الحرب دون انتصارهم ستشكل هزيمة أخرى لمشروعهم الاستبدادي.

وفي الوقت نفسه، فإن القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) هما كليهما مجرمان وأعداء لثورة الشعب التي تطالب بالحكم المدني للسودان وإزالة السيطرة العسكرية على ثروات الشعب السوداني. ومع ذلك، من الواضح أن الأحزاب المعارضة التقليدية (حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي) لا تمثل بديلاً حقيقيًا للقادة العسكريين وميليشياتهم الذين يمزقون السودان بحربهم. إذا كانت ثورة ديسمبر السودانية ستستمر، فإنها بحاجة إلى حزب مستقل يقاتل من أجلها. حزب ثوري وجذره في الحركة المنظمة ذاتيًا للعمال والفقراء في جميع أنحاء البلاد، وفي اسم الحرية والسلام والعدالة لجميع المضطهدين والمستغلين، يتصدى للصوص والجلادين.

السودان: الثورة، الحرب والإمبريالية

المجموعتان المسلحتان اللتان تقاتلان حاليًا ضد بعضهما البعض من أجل السيطرة الكاملة على شعب السودان، قوات الدعم السريع (RSF) والقوات المسلحة السودانية (SAF)، قد نالتا مراكزهما بوسائل عنيفة. ويشمل ذلك الانقلابات، حروب التهجير والاستيلاء على الأراضي. كلا المجموعتين كانتا تعملان معًا في السابق، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأتا تتنافسان بشكل متزايد. لقد قامت النخب المحلية والإقليمية والدولية، التي تستفيد من النظام العام—وفي بعض الحالات حافظت على علاقات اقتصادية وسياسية مباشرة مع كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية—بتشريع وجودهما.

من المهم جدًا تصنيف قوات الدعم السريع (RSF) والقوات المسلحة السودانية (SAF) كقوى مضادة للثورة. بدون مرجع ثوري واضح، يمكننا بسهولة الوقوع في التعريفات التي تروجها أي من الأطراف المتحاربة للوضع السياسي. تصف القوات المسلحة السودانية الوضع الحالي على أنه تمرد من قوات الدعم السريع ضد الدولة، مدعوم من أطراف خارجية، بينما تصف قوات الدعم السريع الوضع كصراع ضد انقلاب من قبل القوات المسلحة السودانية. تتجاهل هذه الروايات حقيقة أن كلا القوتين كانتا شريكتين في انقلاب أكتوبر 2021 الذي أطاح بالحكومة الانتقالية، قبل أن تتبرأ قوات الدعم السريع من حكومة الانقلاب وتقدم نفسها كداعم لـ"الانتقال الديمقراطي". كما تتجاهل الجرائم التي يشارك فيها كلا الطرفين.

تحتوي هذه الروايات على نصف حقائق لكنها متوافقة تمامًا مع الأيديولوجيات الاستبدادية والنخبوية للأطراف المتحاربة. ومع ذلك، لا يتماشى أي منها مع أيديولوجية ثورية موجهة نحو الناس يمكن أن تدفع بمشروع سياسي ثوري، ولا معنى لأي منهما إذا أولينا الأولوية لتحسين الظروف المادية للأغلبية الفقيرة من الناس في السودان. كثوار، نفهم الدولة كأداة للسيطرة. إن التنازع على السلطة للسيطرة على الدولة هو محاولة للسيطرة على شعب السودان وموارده.

لقد أدت هيمنة قوات الدعم السريع (RSF) والقوات المسلحة السودانية (SAF) على المشهد السياسي بسبب النزاع المسلح إلى تهميش لجان المقاومة (RCs)، التي تأسست في الغالب خلال المراحل الأولى من الثورة في 2019. لجان المقاومة هي هيئات على مستوى الأحياء، التي تم إنشاؤها في البداية لتنظيم احتجاجات متزامنة في مناطق مختلفة، مما يقلل من قدرة الدولة على قمعها. على مر السنوات التالية، تطورت لجان المقاومة استجابة للقمع الذي مارسته الدولة. على سبيل المثال، أدت حالة انقطاع الإنترنت الكامل التي فرضها المجلس العسكري الانتقالي (الذي كان يتضمن في ذلك الوقت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع) إلى دفع لجان المقاومة للاتصال عبر وسائط غير متصلة بالإنترنت، وتشكيل شبكات وهيئات تنسيقية. في السنوات اللاحقة، في مواجهة انقلاب أكتوبر 2021 والأفعال المضادة للثورة من قبل النخب المدنية والعسكرية، استخدمت لجان المقاومة هذه الشبكات وهيئات التنسيق لمناقشة الوضع. وقد أنتجوا ميثاقًا سياسيًا وخريطة طريق لنموذج حكم من القاعدة إلى القمة.

السودان: الثورة، الحرب والإمبريالية (تتمة)

شارك أكثر من 8,000 عضو من لجان المقاومة من جميع ولايات السودان في مناقشات الميثاق. حولت هذه العملية لجان المقاومة من مجرد تكتيك احتجاجي إلى لاعب سياسي رئيسي في البلاد. لم يكن النموذج خاليًا من العيوب، لكنه يوفر دروسًا للجبهة الثورية الدولية.

الجماهير الشعبية والحرب

خلال الساعات الأولى من الحرب الحالية التي اندلعت بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) في أبريل 2023، ظهرت هيئات قاعدية جديدة تُسمى "غرف الطوارئ" (ERs). وقد تولت هذه الغرف إدارة المنشآت الصحية، وتوفير المعلومات عن المناطق الآمنة، وتنظيم صيانة المرافق مثل الكهرباء والمياه، وتنظيم عمليات الإخلاء، وإدارة مطابخ مجتمعية. تم تأسيس بعض غرف الطوارئ مباشرة بواسطة لجان المقاومة، ولكن بشكل عام، تبنت جميع غرف الطوارئ عناصر رئيسية من نموذج لجان المقاومة، مثل التوزيع الجغرافي وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي. على الرغم من أن غرف الطوارئ تعتبر مثيرة للإعجاب من نواحٍ كثيرة، إلا أن هناك تهديدًا داخليًا رئيسيًا تحمله معها وهو عقلية الطوارئ. فهي تستنفد الموارد المحدودة المتاحة وترتكب أخطاء تكتيكية مماثلة بسبب التوقع الخاطئ بأن الحرب ستنتهي في غضون بضعة أسابيع أو أشهر أو حتى سنوات.

عندما لم يكن للحركة القاعدية أي مشروع سياسي أو رؤية بخلاف الحلول قصيرة المدى المتعلقة بتوفير الخدمات، ومن خلال العام الأول من الحرب، بذلت القليل من الجهد لتقديم أنظمة مستدامة للإدارة الشعبية للخدمات والموارد، بدأ تأثيرها على الجماهير يتراجع. وهذا ليس لأن الحركة لم تعد نشطة. على سبيل المثال، تعتمد الأخبار عن الوضع على الأرض في مناطق النزاع في الغالب على بيانات غرف الطوارئ، حيث أنها المؤسسات الوحيدة العاملة في تلك المناطق التي تقوم بإطعام الناس وتوثيق تأثير الحرب. إن تأثير الحركة يتراجع لأنها تفقد وزنها السياسي.

في غياب رؤية ثورية طويلة الأمد لإنهاء الحرب، من المنطقي تمامًا أن يتجه الناس العاديون نحو إحدى الرؤى الرجعية المقدمة، على أمل أن تنهي إحدى الأطراف المتحاربة الحرب بانتصار مطلق—وأن هناك حياة أفضل تنتظر من الجهة الأخرى.

لقد اختار نسبة كبيرة من سكان السودان الآن هذا النهج. إن اختيار دعم أي من القوات المسلحة السودانية (SAF) أو قوات الدعم السريع (RSF) يتأثر إلى حد كبير بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد أو المجموعات الذين يختارون بين أحد طرفي النزاع. وذلك لأن دعم أي من القوات المسلحة السودانية (SAF) أو قوات الدعم السريع (RSF) هما قوى عنيفة ونخبوية ومعادية للثورة تسعى للسيطرة على الدولة من أجل استخدامها للحفاظ على الهياكل العنيفة والنخبوية وغير العادلة. ومع ذلك، فإنهما يختلفان قليلاً في طريقة استغلالهما لهذه الهياكل، ويحدد الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد أو المجموعة مدى تقبلهم لدعاية كل طرف. يجب أن نضع في اعتبارنا أيضًا أن دعاية القوات المسلحة السودانية قديمة قدم الدولة نفسها، فهي جيش البلاد وتعتبر نفسها رمزًا للأمة. لذلك، فإن دعاية القوات المسلحة قد أثرت على شريحة أكبر من السكان، مما أدى إلى نمو وجهة نظر ترى في القوات المسلحة الشر الأقل.

من الضروري أن نتذكر أن العديد من الناس يؤمنون بالجيش لأنهم لا يرون أي بدائل. تُصوَّر قوات الدعم السريع (RSF) على أنها العدو الأول، ولكن ليس لأن جرائمها تختلف عن تلك التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية (SAF) من حيث حجم الفظائع. لعقود، قامت القوات المسلحة السودانية بتهجير الناس وذبحهم، سواء بشكل مباشر أو بمساعدة الميليشيات شبه الحكومية. وكانت قوات الدعم السريع واحدة من هذه الميليشيات، لكنها تختلف عن القوات المسلحة السودانية في أن الجيش ارتكب العديد من أسوأ جرائمه في المناطق التي تقع خارج مناطق الامتياز التاريخي: بمعنى آخر، بعيدًا عن العاصمة والدول المجاورة لها.

يحب مؤيدو القوات المسلحة السودانية (SAF) أن يزعموا أن الجرائم المستمرة لقوات الدعم السريع (RSF) هي تمرد ضد الدولة، بينما تُعتبر القوات المسلحة السودانية ممثلة للدولة السودانية، والتي يجب أن ندعمها إذا كنا لا نريد أن نكون خونة. هذه مغالطة: فالشعب السوداني، الذي يُذبح ويُفقر من قبل كلا الطرفين، يُتوقع منه أن يحدد موقفه تجاه الجناة وفقًا للموقع البيروقراطي للجاني بالنسبة لهياكل الدولة!

يستند هذا التبرير إلى عقود من الدعاية البرجوازية التي تمنح حصانة للنخب الحاكمة وأدواتها العنفية. علاوة على ذلك، فإنه يولد خطابًا عنصريًا، من خلال اتهام قوات الدعم السريع "باحتلال" القرى والمدن. لا أذكر أن هذا المصطلح قد تم استخدامه لوصف نفس الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية في الجنوب، الذي أصبح الآن دولة جنوب السودان المستقلة. نفس الشيء ينطبق على العشرات من المناطق الغنية بالذهب، حيث قامت القوات المسلحة السودانية، مثل قوات الدعم السريع وأجهزة الأمن، معًا أو بشكل منفصل، بتهجير واضطهاد الناس والاستيلاء على أراضيهم.

"الاحتلال" هو مصطلح يوحي بأن الجاني هو شخص خارجي. أعضاء قوات الدعم السريع هم في الواقع غرباء اجتماعيًا في الهياكل التاريخية للدولة السودانية، حيث يرتبطون ديموغرافيًا بالولايات الغربية (الأقل تطورًا) مثل دارفور وكردفان، بينما تمثل القوات المسلحة السودانية المواطنين من الدرجة الأولى في مناطق الامتياز التاريخي في وسط البلاد.

لقد أصبح مصطلح "الاحتلال" شائعًا أيضًا في سياق تهيمن فيه جرائم الاحتلال الصهيوني لفلسطين على الأخبار في المنطقة. وقد شجع هذا القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك ميليشياتها ومنظماتها الإعلامية، على استخدام لغة مماثلة لوصف قوات الدعم السريع بهدف كسب الدعم الشعبي ضد "المحتل الغازي المدعوم من الخارج والجنود المرتزقة". وتعلن وسائل الإعلام التابعة للقوات المسلحة السودانية ذلك بكل جدية، بينما تقدم القوات المسلحة السودانية مرتزقة للنظام السعودي وقادتها يبيعون قواعد البحر الأحمر السودانية لروسيا. قوات الدعم السريع هي قوة إجرامية، لكنها ليست غازيًا.

التوسع الداخلي، التواطؤ الدولي

كل من الجيش السوداني (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF)، عندما كانا جزءًا من الحكومة الانتقالية، وقعا اتفاقًا لـ "تطبيع" العلاقات بين السودان وإسرائيل. كانت هذه صفقة تجارية تم الاتفاق عليها من أجل أن تقوم الولايات المتحدة بإزالة السودان من قائمة الدول الراعية لـ "الإرهاب"، وبالتالي تسهيل إبرام اتفاقات قروض جديدة مع صندوق النقد الدولي. نتيجة لذلك، أصبح السودان تحت ضغط متزايد لتبني سياسات اقتصادية نيوليبرالية مفقرّة. هناك شيء يمكن استكشافه هنا حول كيفية ارتباط هذه الأنظمة السياسية الهيمنية ببعضها البعض، وهناك أوجه تشابه بين النضال الفلسطيني والنضال السوداني من حيث الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في شرعنة المجرمين.

يعد تورط الحكومات الأجنبية جانبًا مهمًا آخر في الحرب في السودان، وقد تم التركيز مؤخرًا على دعم الإمارات العربية المتحدة لقوات الدعم السريع (RSF). من المؤكد أن الإمارات هي قوة افتراسية في المنطقة من حيث الاستيلاء على الموارد، وترسيخ السيطرة السياسية، ومحاربة الحركات الشعبية. لقد كانت الإمارات تدعم قوات الدعم السريع ماديًا وسياسيًا. ومع ذلك، فإن التركيز على الرابط بين الإمارات وقوات الدعم السريع دون نقد واضح للسياق الأوسع وخاصة دون نقد لجرائم الجيش السوداني (SAF) يوفر فقط ذخيرة لدعاية الجيش. وهذا يعني تقوية طرف إجرامي واحد، مما يؤدي في النهاية إلى أن يكتسب الطرف الإجرامي الأقوى مزيدًا من القوة على الشعب.

السودان: الثورة، الحرب والإمبريالية (تتمة)

بالنسبة للتكتيك الذي يمكن أن يتبعه الناشطون السودانيون في الشتات، فقد يكون من المناسب فضح وانتقاد التدخل غير المنضبط لما يُسمى بالدبلوماسية العالمية من قبل المنظمات الدولية التي تحافظ على المجرمين في السلطة. كان سفراء الاتحاد الأوروبي وممثلو الأمم المتحدة (UN) هم من رسخوا سلطة قوات الدعم السريع (RSF) والجيش السوداني (SAF) في السودان بعد الانتفاضة الشعبية في عام 2019. كان السفير البريطاني هو من دعم علنًا تدابير التقشف في السودان:

رغم أنه ممثل لدولة استعمرت السودان سابقًا، وبعد ثورة شعبية ضد نفس السياسات التقشفية—يا للعار! كانت منظمات المعونة من الشمال العالمي هي التي استخدمت تمويلها لتوجيه الرأي السياسي في السودان وتقديم دعاية تدعم السياسات التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم. وكان الأمين العام للأمم المتحدة هو من دعا الشعب السوداني ليكون "واقعيًا" ويقبل بالجيش في السلطة بعد انقلابهم.

في رأيي، تكتيك مهم للحد من هذه الأفعال الدبلوماسية المضادة للثورة هو تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات. وفي هذا السياق، نشر البلاشفة الروس اتفاقية سايكس-بيكو، مما كشف للعالم ما يُعتبر الآن حقيقة تاريخية لا جدال فيها عن دور القوى الاستعمارية في تشكيل شمال إفريقيا وغرب آسيا، بما في ذلك إنشاء مستعمرة صهيونية على أرض فلسطين.

في حالة السودان اليوم، فإن تحقيق المزيد من الشفافية حول تمويل الأطراف المسلحة المتحاربة وكشف روابطها بالقوى الإقليمية والدولية المعادية للديمقراطية سيكون مفيدًا للغاية لحركات المقاومة داخل السودان. يساعد ذلك الحركات على فهم المجال السياسي، وتطوير تحليلاتها، وتحديد إجراءات وخطوات ومطالب واضحة. ليس الأمر مجرد مسألة "الاهتمام الدولي"، بل أيضًا مسألة من الذي يجذب هذا الاهتمام وما هي الأهداف التي يتم السعي لتحقيقها من خلاله. السمة الرئيسية للإجابات الجيدة على سؤال "كيف نجذب المزيد من الانتباه إلى قضية السودان؟" هي أن هذه الإجابات تدفع بمشروع ثوري وترتكز على مصالح شعب السودان
ما سيساعد في تطوير وممارسة هذه الإجابات والتكتيكات هو تنظيم سياسي. ليس فقط أفعال سياسية من قبل أفراد ذوي توجهات مشابهة، ولكن منظمة يتم فيها إنشاء وتنفيذ ومراجعة الرؤى الاستراتيجية. من المهم من أجل تقدم المشروع الثوري في السودان أن يكون هناك تحليل نقدي وثوري لظلم البلاد، ومن المهم دائمًا مشاركة هذا التحليل بأكثر الطرق دقة وفهمًا لتحفيز الجماهير، التي ستستفيد من التغيير الثوري.

إن عيوب النموذج التنموي في السودان تعد محورية في هذه الظلم. هذه العيوب تم إنشاؤها عن قصد لصالح الجماعات الحاكمة: وهي تظهر في تركيز الخدمات في المراكز الحضرية وتفضيل هذه المراكز على غيرها. لقد تبين ذلك بوضوح عندما اندلعت الحرب في العاصمة. لقد كانت السودان في حالة حرب على مدار السبعين عامًا الماضية، ولكن لم تكن آثار الحرب كارثية على كامل البلاد إلا عندما وصلت إلى العاصمة. وذلك لأن أكثر من 80 في المائة من جميع الصناعات مركزة في العاصمة؛ وكل شبكات الخدمات تتمركز فيها. هذا نظام يعمل بشكل مثالي لضمان أمن مجموعة صغيرة من الحاكمين الذين يرغبون في استخراج الثروات، بينما يتركون الحد الأدنى الممكن لبقية السكان. طوال تاريخ السودان، رأينا نفس منطق الحكم يعمل سواء كان ذلك من قبل قوة استعمارية خارجية أو نخبة محلية.

عمليات القتل الجماعي والتهجير في دارفور التي حدثت في أوائل العقد الأول من الألفية الجديدة تعد مثالًا جيدًا على ذلك. كانت هذه العمليات موجهة من قبل الحكومة ونفذتها ميليشياتها، التي تطورت لاحقًا إلى قوات الدعم السريع. الحكومة في ذلك الوقت وكذلك الحكومات السابقة كانت لها عادة تسليح بعض الفئات السكانية وتحريضها ضد أخرى من أجل تنفيذ عمليات استيلاء عنيفة على الأراضي. وبما أن معظم هذه الميليشيات كانت مكونة من مجموعات رعوية، فقد كانت الحكومات السودانية تثير بانتظام النزاعات القائمة حول الموارد بين الفلاحين المستقرين والمجموعات الرعوية البدائية. أعتقد أنه من المفيد أن نتراجع خطوة ونسأل لماذا توجد هذه النزاعات ولماذا تتكون الجماعات المسلحة في الغالب من رعاة بدويين. الحقيقة هي أن مجموعات الرعاة تكون أكثر عرضة لتشكيل ميليشيات لأن سبل عيشهم وأنشطتهم الاقتصادية مقيدة ومهددة من قبل نظام الدولة الحديثة بشكل أكبر من الفلاحين.

لقد كانت الدولة السودانية الحديثة متورطة في عملية طويلة الأمد لسرقة أراضي الرعي. كان هذا الحال خلال فترة الاستعمار، الذي لم يعرّف الأراضي الرعوية في قوانينه، وكذلك في الحكومات التي تلت الاستقلال، والتي أصدرت مراسيم جديدة تشرعن مصادرة أراضي الرعي من قبل كبار الملاك. لم تعترف هذه الأنظمة بالرعي كطريقة شرعية لاستخدام الأراضي. لم يُمنح الناس حق الوصول الرسمي إلى أراضيهم من أجل تربية قطعانهم. وهذه المشكلة ليست خاصة بالسودان فقط، بل هي شائعة بين الشعوب الرعوية البدويّة في جميع أنحاء العالم. فهم يعانون من التعديات التي تقوم بها الدولة الحديثة، التي تهتم أكثر بتغيير أسلوب حياتهم بشكل عنيف، من خلال تحويلهم إلى مجموعات مستقرة تخضع للرقابة البيروقراطية.

في السياق السوداني، من المهم أيضًا الاستمرار في طرح أسئلة حول كيفية وسبب نشوء الواقع الحالي، وما هي الهياكل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى هذه الحالة. وإلا فإننا نخاطر بتجاهل الظلم وبالتالي عزل الجماعات التي لها مصلحة جوهرية في التغيير الثوري. هذا أمر بالغ الأهمية لفهم الحرب الحالية ولإيجاد طريق ثوري للخروج منها.

الآفاق

الثورة السودانية تواجه بالتأكيد أزمة. فقد فشلت في تفكيك سلطة النخبة الحاكمة. حالياً، تزداد قوة السرديات التي تروجها النخب في التأثير الشعبي، ووجود بعض أعضاء جبهة المقاومة الذين ينضمون إلى الجيش السوداني (SAF) هو مجرد أحد تجليات هذه العملية. كما أن بعض أعضاء جبهة المقاومة ينضمون أيضًا إلى قوات الدعم السريع (RSF).

الواقع يُظهر أن حركة المقاومة كانت ناجحة في توفير وإنشاء أدوات التنظيم الشعبي متجسدًا في اللجان المقاومة (RCs) وغرف الطوارئ (ERs) كما تم مناقشته سابقًا. هذه الأدوات مهمة جدًا لإمكانات تقدم المشروع الثوري، لكن كما رأينا، فإن القيام بالعمل الصعب في التنظيم دون نظرية ثورية قد يكون غير فعال ويستنزف طاقة الثوار.

إذن، ما الذي يمكن فعله من أجل تقدم المشروع الثوري في السودان؟ يجب أن يتضمن الحل رؤية مستدامة وطويلة المدى تجاه الأنشطة اللازمة لتحسين ظروف حياة الناس. يشمل ذلك المهام العاجلة مثل إطعام وإيواء الناس، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم البديل، حيث أن المدارس مغلقة. يعني ذلك توفير معلومات دقيقة عن الوضع على الأرض، حيث أن كلا الطرفين المتحاربين يهملان أي مسؤولية تجاه توفير الخدمات في المناطق التي يسيطرون عليها. هذه الأنشطة يتم تنفيذها بالفعل من قبل غرف الطوارئ (ERs)، لكن تنفيذها بطريقة أكثر استدامة يتطلب مزيدًا من المشاركة من المجتمع بأسره. وهذا يتطلب التحول من نموذج المتطوعين إلى نموذج مجلس السكان، حيث يتم اتخاذ القرارات ديمقراطيًا من قبل جميع سكان المنطقة المحلية وتوزيع المهام بشكل عقلاني، بحيث لا يتم استنزاف الناس.

هذه طريقة لإرساء السيطرة الشعبية على تقديم الخدمات وتوزيع الموارد، مما سيوفر فرصة أفضل لبقاء السكان السودانيين الذين يعانون. كما أنها تحدد رؤية للبلد تتعارض مع الحكم الاستبدادي أو السيطرة المطلقة من قبل طرف مسلح. في الواقع، تضع هذه الرؤية الأساس لبلد يحكمه الشعب، مما يتطلب بالضرورة القضاء على قدرة أي طرف على أخذ السلطة بالقوة. ليس من الصعب أن نرى كيف أن هذه الرؤية ستكون تهديدًا خطيرًا لسيطرة الأطراف المتحاربة على الرأي العام والسرديات.

السودان: الثورة، الحرب والإمبريالية (تتمة)

قد يشجع هذا الأطراف المتحاربة وحلفاءهم الإقليميين والدوليين على السعي لاستقرار البلد من أجل السيطرة على الحركة الشعبية. سيأتون بكل أسلحتهم وأدواتهم لوضع حد لمثل هذه الحركة، لكن ليس لدينا سلاح آخر لمواجهتهم سوى تعزيز القدرات التنظيمية للجماهير. هذا ليس شيئًا يمكن التفكير فيه في فراغ، حيث يتطلب التنظيم الشعبي العملي والسيطرة على الموارد وتقديم الخدمات من قبل المجتمعات المنظمة المشاركة. هذا هو ما حدث مع لجان المقاومة؛ لم يكن أذكى وأعلم المنظمين اليساريين قادرين على الجلوس في عام 2018 ووضع خطة لمسار اللجان. بدلاً من ذلك، تم تحديد هذا المسار من خلال العمل الجماعي المنظم عقليًا وجسديًا من قبل مئات الآلاف الذين شاركوا في بناء اللجان.

بالطبع، أحد اللاعبين الرئيسيين في تقدم هذا النشاط التنظيمي الاستراتيجي ضد النخب الحاكمة هو حزب ثوري يشارك في تقديم التحليل النقدي ورؤية متماسكة. يجب أن يدعم نقاشات الجماهير ويعمل ديمقراطيًا نحو تقدم رؤيته، بينما ينتقدها علنًا ويتعلم من أعمال الناس. الخطوات الأولى الواضحة الآن هي تنظيم الناس وبناء حزب ثوري. وهذا يعني إنشاء نموذج مستدام لتقديم الخدمات مع رؤية نقدية موجهة نحو هدف السيطرة المجتمعية على الموارد والخدمات واتخاذ القرارات.

مُزان النيل: باحثة سودانية اشتراكية. تعمل في مجال أبحاث السياسات الصناعية، وهي أحد المؤسسين لمركز إستِناد، وزميلة باحثة في المعهد العابر للحدود. آن ألكسندر هي مؤلفة كتاب “”الثورة هي خيار الشعب: الأزمة والانتفاضة في الشرق الأوسط”” (بوكماركس، 2022).

رانية عبيد: ناشطة سودانية.
خالد سيد أحمد: عضو في هيئة تحرير “”التضامن مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا”” وناشط نقابي.”

هجوم على سفينة "الضمير" في عرض البحر: جريمة صهيونية بتواطؤ أوروبي

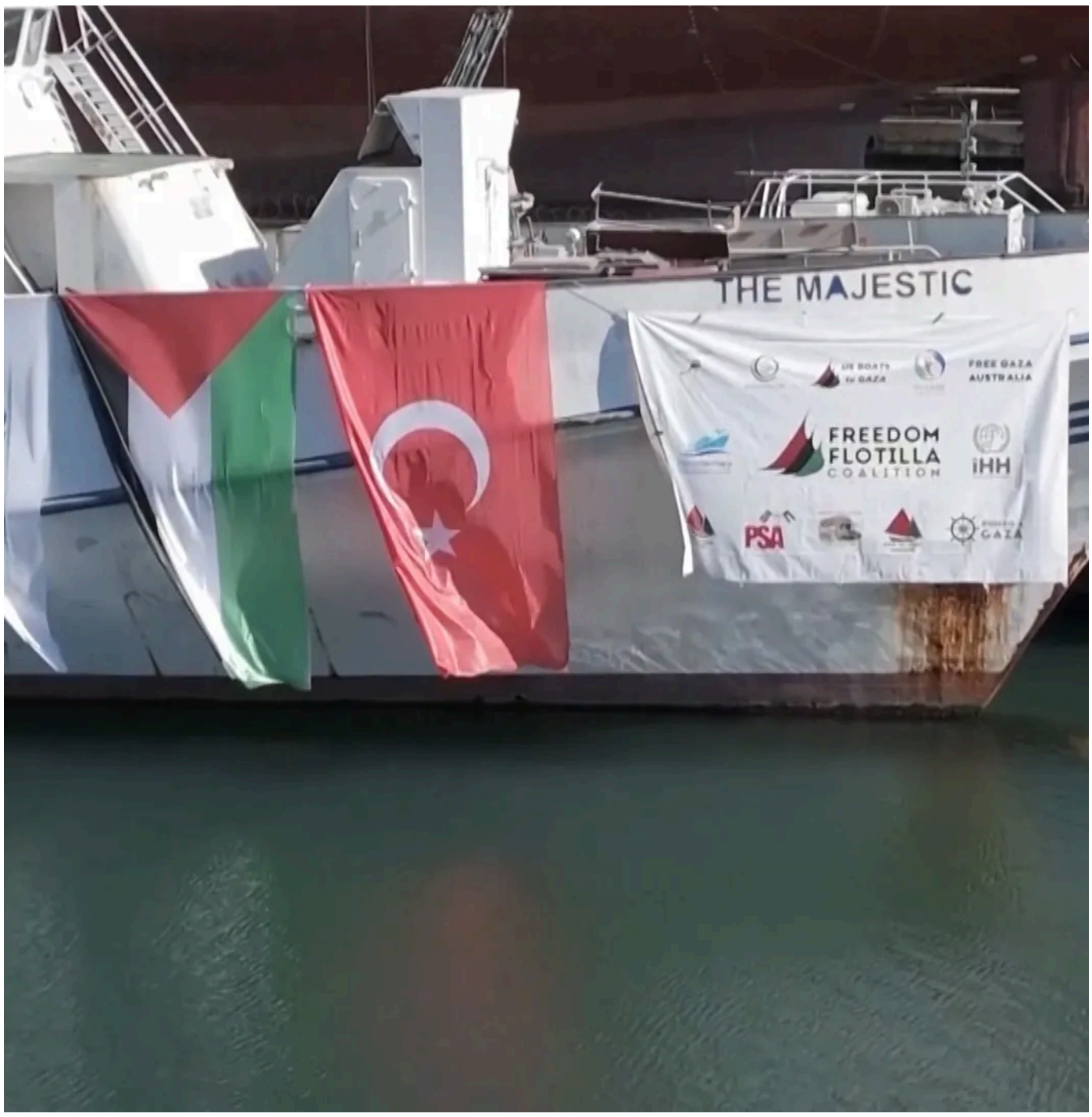

في فجر 2 أيار 2025، تعرّضت سفينة “الضمير” التابعة لأسطول الحرية، لهجوم بطائرات مسيّرة في المياه الدولية قبالة مالطا، أثناء مهمتها الإنسانية لكسر الحصار عن غزة. الهجوم تسبب بحريق وأضرار بالغة وانقطاع الكهرباء، وسط تأخر مريب من السلطات المالطية في الاستجابة لنداءات الاستغاثة.

الهجوم سبقته عراقيل بيروقراطية من الحكومة المالطية، منعت صعود النشطاء للسفينة، ما فتح الباب أمام الاستهداف في لحظة حرجة، وسط مؤشرات على تواطؤ ضمني مع الاحتلال.

إن استهداف قارب مساعدات في عرض البحر جريمة انسانية تعكس وحشية الحصار، وتورّط أنظمة أوروبية في تعزيزه. إنها ليست حربًا على غزة فقط، بل على كل من يمدّ لها يد العون.

إننا في تيار اليسار الثوري في سوريا، لا نرى ما حدث كاستثناء، بل كواحدة من وجوه الحرب المفتوحة التي يشنها العدو على غزة، وعلى كل من يتضامن معها. تشاركه فيها سلطات في قلب أوروبا تفتح موانئها للسفن المحملة بالسلاح والات القتل، وتغلقها في وجه القوارب المحمّلة بالغذاء والأمل.

ما حدث لا يُواجه بالشجب، بل بالفعل، عبر تحركات شعبية عاجلة، تنديدًا بالجريمة، وفضحًا لتواطؤ السلطات المالطية، ودعمًا لكل مبادرات كسر الحصار، من البحر إلى المخيمات.

التحية للمقاومة في غزة...
التحية لكل من يصرّ على الوصول رغم أن البحر محاصر بالنار.
العار لكل متواطئ في المذبحة الصهيونية على أرض غزة.

اليسار الثوري يقدم رسالة تعزية وتضامن لأهالي قرية كويا بعد المجزرة الصهيونية

كويا، 31 آذار 2025

في خطوة تؤكد وحدة الدم السوري المناضل من الجولان إلى الفرات، سلمت قيادية من تيار اليسار الثوري في سوريا ضمن وفد أهلي ظهر أمس رسالة تضامن نضالية إلى أهالي قرية كويا الباسلة، التي دكّها الاحتلال الصهيوني بمجزرة وحشية ذهب ضحيتها 7 من الأبرياء، بينهم أطفال ونساء، في جريمة جديدة تُضاف إلى سجلّ هذا الكيان الإرهابي.

وجاءت الرسالة، التي حملت عنوان "رسالة تعزية ومواساة واعتزاز" _تجدونها كاملة في آخر الخبر_، لتؤكد تضامن التيار مع أبناء القرية، معربة عن "بالغ الحزن والغضب" إزاء الجريمة التي وصفها بالـ"وحشية". كما أشاد بـ"شجاعة وبسالة الشباب المقاوم" الذي واجه القوات الصهيونية "رغم فارق القوة والسلاح".

وأكد تيار اليسار الثوري أن "دماء الشهداء لن تُنسى ولن تذهب هدرًا"، معتبرًا أن المقاومة "فعل يومي يتجسد في كل مواجهة ضد الظلم والطغيان". كما وجه انتقادًا حادًا للسلطات، محمّلها "مسؤولية التقصير في حماية المدنيين"، وداعيًا إلى "تصعيد المواجهة ضد الاحتلال وتوحيد الصفوف بين قوى المقاومة في سوريا والمنطقة".

استقبال حافل وتضامن نضالي

استُقبل الوفد من قبل أهالي كويا، بحضور رئيس البلدية والمختار، حيث عبّر الأهالي عن تقديرهم لموقف اليسار الثوري الداعم لنضالهم ضد الاحتلال. وجال الوفد عدة قرى جنوبية، مؤكدًا على أن "دماء الشهداء لن تذهب هدرًا"، وأن المقاومة ستظل الخيار الوحيد لمواجهة العدوان.
تحية للجرحى والأسرى وتعهد بالاستمرار في النضال

ختم الوفد زيارته بتوجيه تحية نضالية للجرحى، متمنيًا لهم الشفاء العاجل، مع التأكيد على أن "حرية الأسرى ستكون حتمًا ثمرة استمرار المقاومة". كما أعاد اليسار الثوري التذكير بشعاره الثابت: "كل السلطة والثروة للشعب"، مؤكدًا أن المعركة ضد الاحتلال والاستعمار لن تتوقف حتى التحرر الكامل.
ختامًا، غادر الوفد البلدة بعد أن أعاد ترسيخ أواصر التضامن بين الناشطين الثوريين وأهالي كويا، ليُكتب فصل جديد من فصول المقاومة الشعبية التي تثبت يومًا بعد يوم أن إرادة الشعوب لا تقهر.
يذكر أن قرية كويا شهدت مواجهات عنيفة بعد قصف صهيوني استهدف منازل مدنية، ما أثار غضبًا شعبيًا ومطالبات بردٍّ عسكري وسياسي.

رسالة تعزية ومواساة واعتزاز من تيار اليسار الثوري في سوريا إلى أهالي قرية كويا
إلى أهلنا الأبطال في قرية كويا،

ببالغ الحزن والغضب، تلقينا نبأ المجزرة الوحشية التي ارتكبها العدو الصهيوني بحقكم، والتي أزهقت أرواح 7 من الأبرياء وخلّفت الجرحى والدمار. إننا في تيار اليسار الثوري في سوريا نتقدم إليكم، وإلى عوائل الشهداء، بأحرّ التعازي القلبية، ونعاهدكم بأن دماء شهدائنا لن تُنسى، ولن تذهب هدراً في حسابات التخاذل والخذلان.

كما نشيد بشجاعة وبسالة الشباب المقاوم في قرية كويا، الذين وقفوا في وجه الاحتلال متسلحين بالإرادة والكرامة، واجبروه على التراجع رغم فارق القوة والسلاح، وأثبتوا أن المقاومة ليست مجرد شعار، بل فعل يومي يتجسد في كل مواجهة ضد الظلم والطغيان. إن بطولاتكم هي امتداد طبيعي لتاريخ شعبنا الحر. فهذا الاحتلال وأذنابه، مهما تمادوا في عدوانهم، لن يتمكنوا من كسر إرادة شعب يقاتل منذ عقود من أجل حريته وكرامته.

هذه الجريمة ليست سوى استمرارًا للعدوان الصهيوني المتكرر الذي يستهدف المدنيين في كل مكان، وتماديًا في سياسته التوسعية في ظل صمت عالمي وتواطؤ القوى الإمبريالية التي تحمي هذا الكيان الغاصب.

ونبعث بتحياتنا النضالية للجرحى، متمنين لهم الشفاء العاجل، ونعاهد أسرانا الأبطال بأن حريتهم قريبة، فإرادة الشعوب المناضلة أقوى من أي سجن أو قيود. نحن إلى جانبكم في هذه اللحظات العصيبة، وسنبقى معكم في معركة الحرية والتحرر حتى النهاية.

وختامًا، نحمل السلطة الجديدة مجددًا مسؤولية تقصيرها الفادح في حماية المواطنين من هذه الاعتداءات، والتصدي لمحاولات الاحتلال لفرض أجندته الاستعمارية على الجنوب السوري. ونشدد على أن الرد الحقيقي على هذه الجرائم لا يكون إلا عبر تصعيد المواجهة ضد الاحتلال ومشاريعه، وتوحيد الصفوف بين ابناء الجنوب السوري المحتل وجميع القوى الثورية والمقاومة في سوريا والمنطقة.

المجد للشهداء والشفاء للجرحى

عاشت مقاومة الشعوب ضد الغزاة ومن أجل التحرر
!والخزي والعار للصمت والتواطؤ
كل السلطة والثروة للشعب
اليسار الثوري في سوريا
آذار 2025 30
الخط الأمامي

جريدة الخط الأمامي، لسان حال تيار اليسار الثوري، الذي تأسس في منتصف شهر ت1/اكتوبر 2011 من رحم الثورة الشعبية السورية العظيمة. جريدتنا تعبر عن المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتطرح المساهمات الفكرية الاشتراكية الثورية بارتباطها مع خبرات نضال الجماهير والتحليل الملموس للواقع ضمن سياقات الثورة الشعبية العاصفة التي اندلعت في آذار 2011، وفق مرجعيتنا الماركسية الثورية الأممية، ومن الخبرات النضالية الطويلة للطبقة العاملة السورية.

لقد مثّلت الثورة الشعبية السورية مختبرًا حيًّا لولادة التنظيم الذاتي للطبقات الكادحة من خلال تشكيل التنسيقيات والمجالس المحلية كأدوات تعبّر عن الإرادة الجماهيرية القاعدية. هذه التجارب لم تكن مجرّد لحظات عابرة، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من التراث النضالي الذي يشكّل ركيزة أساسية لتيارنا في تقديم البديل الاشتراكي كإجابة تاريخية على أزمة النظام الرأسمالي المتداعية اممياً و سورياً.

إننا، ورغم إدراكنا بأن منظمتنا لم تصبح بعد الحزب العمالي الاشتراكي الثوري المنشود، لكنها تعمل بحزم على بنائه كشرط ضروري لمواصلة النضال الطبقي والانتصار في الموجات الثورية المقبلة.

ومن هنا، فإننا ندعو جميع المناضلات والمناضلين المؤمنين ببرنامجنا ورؤيتنا الثورية إلى الانضمام إلينا، في سبيل الدفع بمشروع بناء الحزب الثوري إلى آفاقه التاريخية، بما يضمن انتصار الثورة الشعبية الجارية ويُمهّد الطريق لتحقيق مجتمع اشتراكي تسوده العدالة والمساواة والتحرر الشامل للبشر.

لبناء تيار اليسار الثوري الأممي
يمكنكم الانضمام عبر الكود في الأسفل

الخط الأمامي

السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء التيار وحتى مجاناً